سلسلة أوراق بحثية

قسم الأقتصاد

هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية

إسراء عادل الحسيني

مدرس مساعد- قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

نوفمبر ٢٠١٢

رئيس قسم الاقتصاد

أ.د. سامي السيد

- أوراق بحثية - هي سلسلة بحوث علمية محكمة تصدر عن قسم الاقتصاد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة. وتهدف إلى نشر الفكر العلمي المتخصص في القضايا الاقتصادية النظرية والتطبيقية المعاصرة ، وإجراء حوار بين المهتمين بتلك القضايا .

حقوق الطبع والنشر محفوظة

قسم الاقتصاد – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
جامعة القاهرة – الجيزة – مصر
تليفون وفاكس : ٣٥٧٠٨٠٩٤
E-mail:deptec@cics.feps.eun.eg

هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية

إسراء عادل الحسينى

مدرس مساعد- قسم الاقتصاد

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة القاهرة

نوفمبر ٢٠١٢

هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين النظرية والدراسات التطبيقية

أ/ إسراء عادل السيد أحمد الحسيني
مدرس مساعد بقسم الاقتصاد– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

مقدمة:

تتصدر السياسات المتعلقة بالإنفاق العام الجدل والنقاش السياسي في كثير من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، خاصة في ظل تصاعد المشكلات الاقتصادية التي تواجهها هذه الدول. وعادة ما ينظر إلى الإنفاق العام باعتباره أداة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في الأجل القصير[١]، وتحقيق أهداف النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، ومع ذلك فإن التحديات التي فرضتها مشكلات تزايد عجز الموازنة والدين العام وارتفاع التضخم والبطالة في كثير من الدول النامية خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، قد دفعت سياسات الإنفاق العام للتركيز على هدف "الاستقرار الكلي" على حساب هدف حفز "النمو الاقتصادي" [(World Bank, 2006, p. i)، و(Tanzi and Zee, 1997, p. 179)].

وعلى الرغم من أهمية تحقيق "الاستقرار الكلي"، إلا أنه لا يجب تجاهل التبعات طويلة الأجل لمكونات الإنفاق العام، وقدرتها على التأثير على النمو الاقتصادي. في هذا السياق، فإن تصميم السياسة المالية يجب أن يأخذ في اعتباره القنوات التي تؤثر من خلالها مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، من خلال التركيز على الآثار الناجمة عن مستوى وهيكل الإنفاق العام؛ فالسياسة المالية التي تتجاهل تلك الآثار قد تنجح في تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي ولكن على حساب انخفاض معدل النمو طويل الأجل[٢] (World Bank, 2006, p. i).

ويسود في الأدبيات النظرية والتطبيقة جدل عام حول الآثار الناجمة عن الإنفاق الحكومي وهيكله بالنسبة للنمو الاقتصادي؛ فمن ناحية تقوم وجهة النظر التقليدية على أن الإنفاق الحكومي – خاصة على رأس المال البشري والبنية التحتية المادية– قد يكون محفزاً للنمو من خلال رفع إنتاجية عناصر الإنتاج. ومن ناحية أخرى، يشير المعارضون للتدخل الحكومي إلى المشكلات المتعلقة بضعف كفاءة الحكومة في تقديمها للسلع العامة، والآثار السالبة التي قد تنتج عن آليات تعبئة الإيرادات الحكومية (الضرائب) اللازمة لتمويل ذلك الإنفاق، من حيث

[١] تعتبر السياسة المالية بشكل عام أداة للتغلب على التقلبات قصيرة الأجل في مستوى الناتج والتشغيل؛ فمن خلال تعديل مستوى الإنفاق العام والضرائب، يمكن تغيير مستوى الطلب الكلي لدفع الاقتصاد نحو الناتج المحتمل.

[٢] يحدث ذلك في حالة ما إذا تم خفض عجز الموازنة (بهدف زيادة الاستقرار الكلي) على حساب تخفيض أوجه الإنفاق العام المنتج كالإنفاق الاستثماري في مجالات البنية التحتية أو رأس المال البشري، والتي تحقق عوائد موجبة بالنسبة للنمو الاقتصادي.

التأثير على الحوافز والحد من كفاءة تخصيص الموارد بما يلحق الضرر بالنمو الاقتصادي. (Albatel, 2000, p. 173) كذلك فإن طبيعة العلاقة بين المكونات المختلفة للإنفاق العام والنمو الاقتصادي تعد أيضاً محل جدل من الناحيتين النظرية والتطبيقية.

الهدف من الدراسة:

تركز هذه الدراسة على مراجعة مجموعة من الأدبيات النظرية والتطبيقية حول العلاقة بين الإنفاق العام وهيكله أو مكوناته وبين النمو الاقتصادي من خلال دراسة قنوات التأثير المختلفة المحتملة لمكونات الإنفاق العام على عرض عوامل الإنتاج وإنتاجيتها ومن ثم على النمو الاقتصادي، وذلك بهدف الوصول إلى استخلاصات عامة من واقع النظرية الاقتصادية وما وصلت إليه الأبحاث التطبيقية فيما يتعلق بكيفية توجيه سياسات الإنفاق العام لخدمة أغراض النمو الاقتصادي طويل الأجل.

إشكالية الدراسة والتساؤلات البحثية:

تتمثل إشكالية الدراسة في تحديد طبيعة العلاقة بين الإنفاق العام (ومكوناته) والنمو الاقتصادي وفقاً للنظرية الاقتصادية، وبحث مدى اختلاف نتائج الأبحاث التطبيقية عن ما تتوقعه النظرية الاقتصادية وفهم العوامل المفسرة لهذا الاختلاف في حالة وجوده. ويتفرع من هذا التساؤل الرئيسي عدد من التساؤلات البحثية التي تحاول الدراسة الإجابة عليها، أهمها:

- ما هي القنوات التي يؤثر من خلالها المستوى الإجمالي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين هيكل الإنفاق العام (الإنفاق العسكري، الإنفاق على البنية التحتية، والإنفاق على رأس المال البشري) والنمو الاقتصادي في الأدبيات النظرية والتطبيقية؟ وهل تختلف تلك العلاقة بين مجموعتي الدول النامية والمتقدمة؟
- ما هي العوامل المفسرة لاختلاف نتائج الأبحاث التطبيقية حول العلاقة بين الإنفاق العام (أو أحد مكوناته) والنمو الاقتصادي عن توقعات النظرية الاقتصادية؟

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على مراجعة عدد من الأبحاث النظرية والتطبيقية المختصة بدارسة العلاقة بين هيكل (مكونات) الإنفاق العام والنمو الاقتصادي. وفي تحليل الآثار الناجمة عن مكونات الإنفاق العام، استندت الدراسة إلى نوعين من التصنيف: التصنيف الاقتصادي للإنفاق العام عن طريق التمييز بين المكونين الجاري والاستثماري (الرأسمالي) للإنفاق العام، والتصنيف الوظيفي للإنفاق العام عن طريق التمييز بين الإنفاق العام على رأس المال البشري (التعليم)، الإنفاق العام على البنية التحتية، والإنفاق العام العسكري، وذلك نظراً لاختلاف الآثار المحتملة لكل نوع من أنواع ذلك الإنفاق على النمو الاقتصادي.

وتركز الدراسة في مراجعتها للأدبيات والدراسات المعنية ببحث العلاقة بين الإنفاق العام (ومكوناته) والنمو الاقتصادي، على الاتجاهات الرئيسية التي انصب عليها اهتمام تلك الدراسات ومدى التفاوت في النتائج التي بلغتها، ومدى اختلاف أو تطابق نتائجها مع توقعات النظرية الاقتصادية، وذلك بهدف الوصول إلى فهم عام لطبيعة العلاقة النظرية بين مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وفي الوقت نفسه إدراك طبيعة العوامل المفسرة لاختلاف النتائج العملية عن توقعات النظرية الاقتصادية، وذلك بغرض تحسين القدرة على صياغة سياسات الإنفاق العام بما يخدم غرض حفز النمو الاقتصادي. وبينما تركز هذه الدراسة بالأساس على مراجعة الأبحاث المبنية على افتراض أن الإنفاق العام هو العامل المؤثر على النمو الاقتصادي وليس العكس، إلا أنه ستتم الإشارة أيضاً –عند الضرورة– إلى الحالات التي وجد فيها فيها علاقة سببية في الاتجاه العكسي أي من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام.

وفقاً لما سبق، تنقسم الدراسة إلى جزئين رئيسيين بخلاف المقدمة والخاتمة، حيث يركز الجزء الأول على دراسة العلاقة بين مستوى أو حجم الإنفاق العام والنمو الاقتصادي كما جاءت في الأدبيات النظرية والتطبيقية، في حين ينصب الجزء الثاني على بحث العلاقة بين ثلاثة من مكونات الإنفاق العام (الإنفاق العسكري، الإنفاق على البنية التحتية، والإنفاق على رأس المال البشري "التعليم") والنمو الاقتصادي وفقاً للنظرية الاقتصادية ونتائج الأبحاث العملية.

أولاً: العلاقة بين "حجم" الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

عند الحديث عن العلاقة بين السياسة المالية – أو أحد مكوناتها– والنمو الاقتصادي، فإن النظرية الاقتصادية تميز بين مجموعتين رئيسيتين من نماذج النمو، الأولى تقوم على أسس الفكر النيوكلاسيكي، والثانية تقوم على نماذج النمو النابع من الداخل. وقد اختلفت تلك المجموعتين من نماذج النمو في طريقة معالجتها لدور السياسة المالية وآثارها على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

وفقاً لنماذج النمو النيوكلاسيكية – والتي قامت على الإسهامات التي قدمها Solow (1956) وتقوم على تناقص معدل العائد الحدي على رأس المال– فإن القدرة على النمو المستمر في الأجل الطويل *steady state growth* لا تتحقق إلا بعوامل "خارجية" لا تتأثر بالسياسات العامة كالتقدم التكنولوجي أو النمو السكاني، والتي تمنع من انخفاض الإنتاجية الحدية لرأس المال مع زيادة الاستثمارات بما يسمح لمعدلات النمو بالتزايد في الأجل الطويل. ومن ثم، لا تعول هذه النماذج على السياسة المالية من حيث دورها في التأثير على معدل النمو الاقتصادي. بمعنى آخر، فإن أدوات السياسة المالية (الضرائب أو الإنفاق الحكومي)، قد تؤثر – وفقاً لهذه النماذج– على الحوافز الخاصة بالادخار أو الاستثمار، ولكن هذا بدوره سيؤثر في الأجل الطويل على المعدلات التوازنية لعوامل الإنتاج فقط، ومن ثم على "مستوى الناتج" أو مساره التوازني وليس على ميل ذلك

المسار "النمو في الناتج". ومع ذلك، تعترف هذه النماذج بوجود آثار مؤقتة للسياسة المالية أو ذات طبيعة انتقالية على النمو الاقتصادي، عندما يتحرك الاقتصاد نحو مسار جديد للناتج التوازني [Chamorro-Myles, 2000,) و(Abu Nurudeen, 2010, pp. 2-4)، (Dodson, 2008, p. 6)، (Narvaez., 2010, p3)، pp. 143-144)].

أما نماذج النمو النابع من الداخل، فقد ظهرت في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات من القرن العشرين، من خلال مجموعة من الأبحاث والدراسات التي قدمها عدد من الاقتصاديين مثل Romer (1986; 1989)، Lucas (1988)، Grossman and Helpman (1991)، والتي قامت بالتركيز على الخارجيات الموجبة التي تجاهلتها النماذج النيوكلاسيكية التقليدية والتي تلعب دوراً هاماً في تفسير النمو طويل الأجل. وتتعدد المصادر المحتملة لمثل تلك الخارجيات وفقاً لهذه النماذج لتشمل رأس المال البشري (التعليم والتدريب والخبرة)، والمعرفة، وأنشطة البحوث والتطوير والأنشطة التي تقوم على الابتكار وتحمل المخاطرة [(Lee and Gordon, 2005, p. 1029).

وفقاً لهذه النماذج، فإن مفهوم رأس المال لا يشتمل فقط على رأس المال المادي، وإنما يأخذ في الاعتبار رأس المال البشري والخبرة العلمية ذات العائد المتزايد. في هذه الحالة فإن دالة الإنتاج تخضع لثبات العائد على رأس المال بدلاً من تناقصه (أي أن العائد المتناقص على رأس المال المادي يلغي أثره العائد المتزايد على تراكم رأس المال البشري ذو الخارجيات الواسعة). كذلك فإن التقدم التكنولوجي في هذه النماذج لا يعد متغير خارجي، وإنما ينبع من عملية داخلية؛ فنفس الحوافز التي تدفع الوحدات الاقتصادية إلى الاستثمار في رأس المال المادي، تدفعها أيضاً للبحث عن تقدم علمي وتكنولوجي.

ولما كان رأس المال البشري والمعرفة والتكنولوجيا هي المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي وفقاً لهذه النماذج، فإن هذا الإطار يسمح للسياسة المالية بالتأثير على معدل النمو الاقتصادي طويل الأجل من خلال التأثير على قرارات الوحدات الاقتصادية (الأفراد والمنشآت) الخاصة بالاستثمار في أو تراكم رأس المال البشري، أو المعرفة، أو البحث والتطوير. وفقاً لذلك، فإن أدوات السياسة المالية (الإنفاق العام والضرائب) قد تؤثر على تراكم عوامل الإنتاج أو على إنتاجية العوامل الكلية *(TFP)* ومن ثم على النمو في الأجل الطويل، هذا بخلاف تأثيرها المؤقت على المرحلة الانتقالية للوصول إلى التوزان [(Chamorro-Narvaez, 2010, p. 3)، (Abu Baffes and Shah,) (Abu-Bader and Abu-Qarn, 2003, p. 570)، (Nurudeen, 2010, pp. 2-4 (1993, p.1)، (Dodson, 2008, pp.6- 7)، و(Tanzi and Zee, 1997, p. 181)].

الشكل (١): آثار "المستوى" وآثار "النمو" للسياسات الحكومية

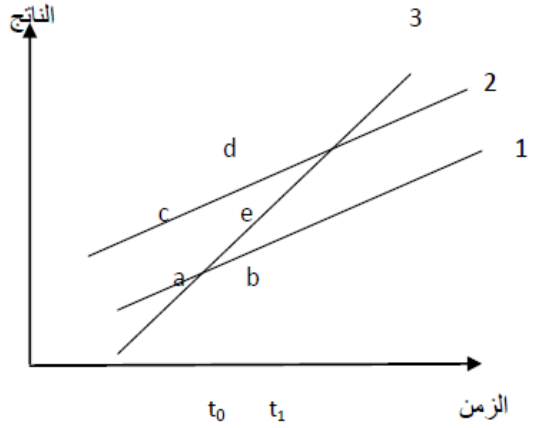

المصدر: (Myles, 2000, pp. 146-147)

بناءاً على ما سبق، فإن هناك اتفاق بين نماذج "النمو النيوكلاسيكية" ونماذج "النمو النابع من الداخل" حول وجود أثر للسياسة المالية على النمو الاقتصادي في الأجل القصير، ولكن يكمن الاختلاف بينهما حول الأثر في الأجل الطويل فقط؛ فبينما تفترض المدرسة النيوكلاسيكية إمكانية تأثير السياسة المالية على "مستوى الناتج " فقط أي وجود ما يسمى بأثر المستوى *level effect*، والذي يعبر عنه بالانتقال من النقطة (a) على المسار التوازني رقم (١) إلى النقطة (c) على المسار رقم (٢) والموازي له في الشكل (١)، فإن مدرسة النمو النابع من الداخل تسمح بتأثير السياسة المالية على كل من "مستوى الناتج" ومعدل "نموه " أيضاً في الأجل الطويل أي بوجود ما يسمى بأثر النمو *growth effect*، أي الانتقال من النقطة (a) على المسار (١) إلى النقطة (e) على المسار رقم (٣) وذو الميل الأكبر أي معدل النمو الأعلى.

وبعد، بصرف النظر عن ماهية العوامل أو المحددات ذات الأثر على حجم الإنفاق العام أو هيكله، تقترح النظرية الاقتصادية أن للحكومة نوعان مختلفان – بل ومتعارضان– من التأثير على النمو الاقتصادي، فمن ناحية، تركز وجهة النظر التقليدية على أهمية الدور الذي تلعبه الحكومات في معالجة فشل السوق من خلال تقديم السلع العامة الضرورية وفرض الضرائب لمعالجة الخارجيات، ووضع الأطر المؤسسية اللازمة لعمل الأسواق بكفاءة ومعالجة سوء التخصيص الناتج عن قوى السوق (Bjornskov et al., 2007, pp.268- 269)، ومن ناحية أخرى يركز المعارضون للتدخل الحكومي على دور الإنفاق الحكومي في مزاحمة الاستثمار الخاص(Saad and Kalakech, 2009, p. 40)، وعلى سلوك تعظيم المنفعة الذي يميز الموظفين الحكوميين (البيروقراط) والسياسيين والذي يؤدي بدوره إلى زيادة حجم تدخل الدولة والإنفاق العام على حساب الكفاءة والنمو الاقتصادي (Bjornskov et al., 2007, pp.268- 269).

وعادة ما تركز النظرية الاقتصادية على "الاستثمار الخاص" باعتباره أحد أهم الآليات التي ينتقل من خلالها أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، حيث توجد ثلاث وجهات نظر مختلفة بهذا الخصوص، والتي تعبر عنها ثلاث مدارس فكرية رئيسية وهي المدرسة النيوكلاسيكية، المدرسة الكينزية، ونظرية المكافئ الريكادري [(Kustepeli, 2005, p. 186)، و(Furceri and Sousa, 2009, p. 2)]. تتنبأ وجهة النظر النيوكلاسيكية– والتي تفترض التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج – بأن الإنفاق العام قد يؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص من خلال ما يترتب عليه من ارتفاع في أسعار الفائدة نتيجة للتوسع في الاقتراض لتوفير التمويل اللازم [(Kustepeli, 2005, p. 186)، و(Kweka and Morrissey, 2000, p.2)]. أما وجهة النظر الكينزية فتفترض وجود بطالة في الاقتصاد، وضعف حساسية الاستثمار للتغيرات في سعر الفائدة. وعليه، فإن التوسع في الإنفاق العام سيؤدي إلى زيادة محدودة أو معدومة في سعر الفائدة، بينما يؤدي إلى زيادة الدخل والناتج. بالإضافة إلى ذلك، فإن الإنفاق الحكومي سيجذب الاستثمار الخاص أو يشجعه *crowding in*، ويزيد من إنتاجيته من خلال التأثير على توقعات المستثمرين، بما يقود إلى حفز النمو الاقتصادي [(Mitra, 2006, p. 337)، و(Furceri and Sousa, 2009, p. 2)].

وتتمثل وجهة النظر الثالثة حول العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص في نظرية المكافئ الريكاردي، والتي تفترض بأن الزيادة في عجز الموازنة والناتجة عن التوسع في الإنفاق العام، تجعل الأفراد يتوقعون زيادة مماثلة في الضرائب (في الحاضر أو في المستقبل)، وبافتراض أن هؤلاء الأفراد يتخذون قراراتهم بناء على مستوى دخولهم المستقبلية، تتنبأ هذه النظرية بعدم تغيير مستوى الاستهلاك و/أو الادخار، بما يترك أسعار الفائدة والاستثمار الخاص بلا تغيير، ومن ثم يكون الأثر على النمو الاقتصادي محايد (Kustepeli, 2005, p. 186).

في هذا السياق، يمكن القول بأن الإنفاق الحكومي له أثرين مختلفين على الاستثمار الخاص: إما أثر مزاحمة، أو أثر تكميلي جاذب، ومن ثم يمكن توقع أن يتوقف الأثر الصافي للإنفاق العام على النمو الاقتصادي – جزئياً– على الأهمية النسبية لكل من أثري "المزاحمة" و"الجذب" السابق عرضهما، وهو ما لم تحسمه الأدبيات التطبيقية أيضاً. على سبيل المثال، وجدت دراسة Furceri and Sousa (2009) ما يؤيد وجهة النظر النيوكلاسيكية بوجود علاقة مزاحمة وذلك بالتطبيق على ١٤٥ دولة خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٦)، بينما وجدت دراسة Kustepeli (2005) ما يؤيد وجهة النظر الكينزية بوجود علاقة تكامل، وذلك بالتطبيق على الاقتصاد التركي خلال الفترة (١٩٦٧-٢٠٠٣). كما أشارت دراسة، Mitra (2006)، والمطبقة على الاقتصاد الهندي خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠٠٥) إلى وجود ما يدل على تحقق الأثرين معاً. وبالتطبيق على مصر خلال الفترة (١٩٧٣/١٩٧٤-٢٠٠٢/٢٠٠٣)، توصلت دراسة (فوزي والمغربل، ٢٠٠٤) إلى أن الاستثمارات العامة في

المشروعات الإنتاجية خارج نطاق البنية الأساسية تزاحم أو تنافس الاستثمار الخاص، في حين أن الاستثمار العام في البنية الأساسية كالطرق والكهرباء والصحة والتعليم يتكامل مع الاستثمار الخاص ويشجعه.

وبشكل عام، فإنه يمكن استنتاج أن العلاقة بين الإنفاق الحكومي والاستثمار الخاص في الدول المتقدمة تميل إلى أن يهيمن عليها "أثر المزاحمة"، خاصة وأن تلك الدول قد حققت مستويات مرتفعة من الاستثمار في خدمات البنية الأساسية ورأس المال البشري، بما يجعل التوسع في الإنفاق العام ذو أثر سالب أو مزاحم على الاستثمار الخاص. والعكس متوقع في الدول النامية، التي تتسم بمستويات مرتفعة من الموارد المعطلة، والتي لم تبلغ بعد المستويات الملائمة من رصيد رأس المال البشري والبنية التحتية، وهو ما ينبئ بإمكانية وجود آثار موجبة للاستثمار الحكومي من خلال حفز الاستثمار الخاص وجذبه وزيادة إنتاجيته. وإن كان هذا سيتوقف بطبيعة الحال على مدى الكفاءة في تخصيص ذلك الإنفاق العام.

وبشكل عام، تشير الأدبيات إلى عدد من المجالات التي يكون فيها أثر التدخل الحكومي موجب، أهمها تقديم السلع العامة التي تحفز من إنتاجية مدخلات القطاع الخاص، وحماية حقوق الملكية، ووضع النظام القانوني اللازم لفض المنازعات، وتوفير الأمن والحماية والتقليل من معدلات الجريمة ومنع الاضطرابات الاجتماعية، وتطوير نظام نقدي مستقر، وتخصيص الموارد للاستثمار في مجالات البنية التحتية ورأس المال البشري، وهي وظائف وأنشطة ضرورية لرفع الإنتاجية وحفز النمو الاقتصادي خاصة في ظل فشل القطاع الخاص في الدخول فيها بالقدر الكافي [(Grossman, 1990, pp. 217)، (Gwartney, et al., 1998, p. 3)، (Abu Nurudeen, 2010, p.1)، و(Colombier, 2011, pp.1583-1589)]. في الوقت نفسه، تتفق الأدبيات على عدد من الآثار السالبة والمحتملة للنشاط الحكومي أو الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، والنابعة من عدد من العوامل يمكن إيجازها فيما يلي:

أولاً: الآثار التشويهية الناجمة عن آليات تعبئة الموارد: حيث تؤدي الضرائب المرتفعة و/أو الاقتراض الإضافي اللازم لتمويل الإنفاق الحكومي إلى آثار سالبة على الاقتصاد تحد من النمو الاقتصادي. من ناحية، تؤدي زيادة الضرائب إلى تقليل الحافز على الاستثمار أو تحمل المخاطر أو القيام بأنشطة محفزة للإنتاجية من خلال ما تؤدي إليه من خفض في العوائد على العمل ورأس المال ومن ثم خفض عرض هذه العوامل، وتقليل الحافز على تراكمها. ومن ناحية أخرى، فإن الاقتراض من (الجمهور أو من البنك المركزي)، يؤدي إلى تبعات اقتصادية خطيرة تتعلق بإمكانية ارتفاع معدل الفائدة ومزاحمة الاستثمار الخاص أو زيادة معدلات التضخم، بما يضعف من الاستقرار الاقتصادي الكلي، ويزيد من درجة عدم التأكد [(Gwartney, et al., 1998, p. 3) و(Landau, 1985, p. 460)].

ثانياً: تناقص العوائد مع نمو الحكومة بالنسبة للقطاع الخاص: فعندما تركز الحكومة على القيام بوظائفها الأساسية كتلك التي تتعلق بحماية حقوق الملكية، ووضع نظام قانوني غير متحيز، وتطوير نظام نقدي مستقر، وتقديم خدمة الدفاع القومي، فإنها تساعد على تقديم الإطار اللازم لعمل الأسواق بشكل كفء ومن ثم حفز النمو الاقتصادي. أما في حالة ما إذا استمر التوسع في حجم وأنشطة الحكومة، فإن الإنفاق العام قد يتحول تدريجياً إلى أنشطة أقل إنتاجية تعوق النمو الاقتصادي [(Gwartney, et al., 1998, pp.3- 4) و(Grossman, 1990, pp. 217, 226)]. ويحدث ذلك عادة عندما تتدخل الحكومة في تقديم السلع الخاصة دون وجود ما يدعو للاعتقاد بأن الحكومات يمكن أن تقدم أو تخصص تلك السلع على نحو أكثر كفاءة من القطاع الخاص، خاصة في ظل غياب مؤشرات الأسعار، ووجود مركزية في اتخاذ القرار، وضعف أو غياب الضغوط التنافسية والدوافع للربح (Landau, 1985, p. 459).

ثالثاً: ضعف قدرة الحكومة على التعديل: لا تعد الحكومات بنفس قدرة الأسواق على التعديل والتكيف مع الظروف المتغيرة وإيجاد طرق جديدة مبتكرة لزيادة قيمة الموارد. بمعنى آخر، فإن الوقت اللازم لتدراك الأخطاء، والتكيف مع الظروف المتغيرة، والمعلومات الجديدة، والتكنولوجيا الحديثة يكون أطول بالنسبة للحكومة مقارنة بالقطاع الخاص. ويعد ذلك أحد أهم أوجه القصور في الأداء الحكومي، نظراً لارتباطه بالنمو الاقتصادي. فالنمو الاقتصادي هو عملية تعتمد إلى حد كبير على قدرة المنظمين على اكتشاف تكنولوجيا أو فنون إنتاجية حديثة، ووسائل أفضل للإنتاج، وفرص لم تكن متاحة من قبل.(Gwartney, et al., 1998, p. 4).

رابعاً: الفساد وسلوك البحث عن الريع: قد يرتبط النشاط الحكومي بوجود مجموعات مصالح تسعى لتوجيه الموارد إلى مجالات وأنشطة غير منتجة بحثاً عن الريع، والتي تعمل على" تحويل الثروة" بدلاً من القيام "بإنتاج الثروة" الأمر الذي ينعكس على كفاءة الحكومة في تقديم السلع العامة [(Grossman, 1990, p. 219). فعلى الرغم من أن السلع والخدمات التي يقدمها القطاع العام قد تحفز إنتاجية القطاع الخاص، فإن اللاعبين الأساسين في المجال السياسي يعملون ويتصرفون في ظل قيود ونظم للحوافز تسمح لهم بعرض السلع العامة على نحو أو بمستوى يزيد من منافعهم الشخصية ومن ثم يحد من مساهمة السلع العامة في النمو الاقتصادي. كذلك، يلجأ السياسيون سعياً لكسب التأييد العام وضمان الاستمرارية في السلطة إلى زيادة الإنفاق والاستثمار في مشروعات غير منتجة أو في سلع يمكن للقطاع الخاص إنتاجها بكفاءة أكبر Abu Nurudeen, 2010, (pp.1-2) و(Albatel, 2000, p. 175)].

لقد دفعت تلك الأسباب مجتمعة كثيراً من الباحثين للاعتقاد بوجود مجموعة من الأدوار التقليدية والوظائف الأساسية المحددة للدولة بحيث يؤدي الخروج عنها أو تجاوزها إلى جلب آثار عكسية على النمو الاقتصادي. (Gwartney, et al., 1998, p. 5). ويترجم ذلك في صورة ما يعرف بالحجم الأمثل للحكومة، والذي يعبر عنه

بالنقطة (ب) في الشكل (٢). في هذا السياق، اهتم عدد من الأبحاث بتحديد الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي بشكل عام، أو الحجم الأمثل لأحد أوجه الإنفاق العام على وجه التحديد، خاصة في ظل اتجاه الدول – في إطار برامج الإصلاح الاقتصادي– نحو تخفيض أو إعادة هيكلة الإنفاق العام، وما يفرضه ذلك من ضرورة ترتيب أولويات الإنفاق، وتحديد الحصص المثلى لمكوناته.[٣]

الشكل (٢): منحنى العلاقة بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي

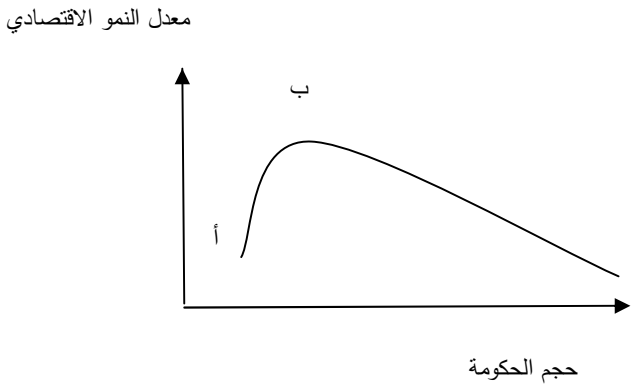

في سياق هذا الاختلاف أو التفاوت في الأثر المتوقع للإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي، فإن الوصول إلى نتيجة قاطعة أو حاسمة لهذه العلاقة لن يتأتي بالرجوع إلى النظرية وحدها، وإنما يتطلب مراجعة للدراسات التطبيقية في هذا المجال، والتي تكشف هي أيضاً عن عدم وضوح تلك العلاقة بشكل قاطع، فمنها ما يشير إلى أثر موجب للإنفاق العام على النمو الاقتصادي مثل Alexiou (2009)، Yasin (2003) ، Kelly (1997)، و Aschauer (1990)، ومنها ما أوضح وجود علاقة سالبة بين المتغيرين مثل Landau (1985)، (Gwartney et al. (1998، Herrera (2007)، Engen and Skinner (1992)، Martin and Fardmanesh (1990)، و Barro (1991). وهو ما يتفق مع توقعات النظرية الاقتصادية من حيث وجود عدة آثار محتملة للإنفاق الحكومي على النشاط الاقتصادي.

[٣] على سبيل المثال، طرحت دراسة Miyakoshi et al. (2010) إطاراً تطبيقياً يوضح كيفية تعديل الحصص الفعلية لمكونات الإنفاق الحكومي للوصول إلى المستويات المثلى من خلال ما يسمى بطريقة *Gradient*، باستخدام بيانات مجمعة سنوية للاقتصاد الياباني خلال الفترة (١٩٨١–٢٠٠٢). كذلك استخدمت دراسة Magazzino and Forte, 2010 أدوات تحليل كل من السلاسل الزمنية والبيانات المجمعة للكشف عن المستوى الأمثل لحجم الحكومة بالتطبيق على دول الاتحاد الأوروبي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٩)، وقد وجدت الدراسة أن المستوى الفعلي للإنفاق الحكومي يتجاوز – بشكل عام– المستوى الأمثل المعظم للنمو الاقتصادي، وإن كان هناك قدر لا يستهان به من التفاوت فيما بين دول العينة وفقاً لمستوى دخل الفرد، هيكل النظام النقدي، والظروف الاقتصادية والاجتماعية.

ومحاولة للفصل بين الأثرين الموجب والسالب للتدخل الحكومي على النشاط الاقتصادي، قامت دراسة Grossman (1990) بالتمييز بين الأثر الموجب للتدخل الحكومي والذي ينبع من خلال تقديم السلع العامة، والأثر السالب له والناتج من التقديم غير الكفء لتلك السلع وكذلك من الآثار التشويهية الناتجة عن آليات الضرائب والأنشطة غير المنتجة للباحثين عن الريع، وذلك باستخدام عينة مقطعية من ٤٨ دولة نامية ومتقدمة. وتوصلت الدراسة إلى أن كلا الأثرين (السالب والموجب) لحجم الحكومة يعد معنوي بالنسبة للنمو الاقتصادي، وإن كان الأثر الصافي يميل إلى أن يكون سالباً. من ناحية أخرى، أوضحت دراسة Lopez and Islam (2008) والمطبقة على بيانات لـ ٨٧ دولة متقدمة ونامية خلال الفترة (١٩٨٠-٢٠٠٤)، أن تحول الإنفاق الحكومي من تقديم السلع الخاصة كالدعم الحكومي غير الاجتماعي مثل دعم الطاقة، الدعم الزراعي، دعم الائتمان، دعم الصادرات، وضمانات الائتمان وغيرها إلى الإنفاق على السلع العامة (كالصحة والتعليم والإسكان والحماية الاجتماعية والنقل والاتصالات)، يحفز على الكفاءة الاقتصادية والنمو، بافتراض وجود مصادر لفشل السوق.

وفي ضوء ضعف نتائج الدراسات التطبيقية المختصة ببحث العلاقة بين المستوى الإجمالي للإنفاق العام والنمو الاقتصادي وتعارضها وحساسيتها للتغيرات في توصيف النماذج والعينات المستخدمة في التقدير[(Yasin, 2003, p. 59)، و(Alexiou, 2009, p.5)]، بدأ التحول الحديث نسبياً للتركيز على هيكل أو مكونات الإنفاق العام، بدلاً من المستوى الإجمالي له [(Lopiz and Islam, 2008, pp.2-3)، (Devarajan, et al., 1996, p. 314)، و(Belgrave and Craigwell, 1995, pp.298-299)]، وهذا ما سيتم التركيز عليه في الجزء التالي.

ثانياً: العلاقة بين هيكل أو مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي:

لم تحظ دراسة العلاقة بين هيكل أو مكونات الإنفاق العام المختلفة والنمو بالاهتمام الكافي على الأقل حتى بداية التسعينيات من القرن العشرين. ولقد فرضت مجموعة من الاعتبارات العملية ضرورة الاهتمام ببحث ودراسة تلك العلاقة، منها مثلاً التوسع في تطبيق سياسات الإصلاح الاقتصادي والتكيف الهيكلي، والذي أجبر الدول النامية على مواجهة مشكلة الاختيار عند اتخاذ القرار حول ماهية مكونات الإنفاق العام الواجب تخفيضها. وهو القرار الذي يتطلب معرفة مسبقة بالمساهمة النسبية لكل مكون من مكونات الإنفاق العام المختلفة في الأداء الاقتصادي، خاصة في ظل الموارد المحدودة وقيد الموازنة المفروض على حكومات الدول (Devarajan, et al., 1993, p.1)

ويقوم التحليل المجزأ *disaggregated* للعلاقة بين هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي على تجزئة الإنفاق العام إلى مكونات مختلفة، وذلك اعتقاداً – وفقاً للنظرية الاقتصادية– بوجود آثار مختلفة لكل نوع أو مكون من

مكونات الإنفاق على النمو الاقتصادي. وفي هذا المجال، فإن هناك نوعين من التصنيف للإنفاق العام والتي تستند إليها الدراسات في بحثها للعلاقة بين هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وهما التصنيف الاقتصادي والتصنيف الوظيفي (أو القطاعي مجازاً). يعنى التقسيم الأول للإنفاق العام بالتمييز بين المكون "الجاري" والمكون "الرأسمالي أو الاستثماري" للإنفاق العام، وكذلك التمييز بين المكونات المختلفة للإنفاق الجاري مثل الأجور والمرتبات، السلع والخدمات، الفوائد، والدعم والتحويلات. ويستند منطق التمييز هنا إلى فكرة أن الإنفاق العام الاستثماري هو من الإنفاق المنتج المحفز للنمو، أما الإنفاق العام الجاري فهو إنفاق غير منتج، وقد لا يرتبط بعلاقة مباشرة مع النمو الاقتصادي[٤]. أما التقسيم الوظيفي أو القطاعي للإنفاق العام، فيعنى بالتمييز بين مكونات الإنفاق العام وفقاً للوظائف أو القطاعات المختلفة التي يتم الإنفاق عليها مثل الصحة، التعليم، النقل والمواصلات، والدفاع.

في هذا الإطار، يتناول الجزء التالي العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في ثلاث مجالات أساسية، والتي تضمنتها غالبية الدراسات التطبيقية في هذا المجال وهي: الدفاع، رأس المال البشري (التعليم)، والبنية التحتية. وسيتم التركيز في هذا الجزء بالأساس على المنطق النظري الحاكم للعلاقة بين هذه المكونات للإنفاق العام والنمو الاقتصادي، مع إشارة لأهم نتائج الدراسات التطبيقية التي ركزت على هذه المكونات بالتحديد.

١. الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي

تعد العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي مسألة ذات أهمية خاصة وتخضع لقدر كبير من الخلاف والجدل. وفي الوقت الذي تظهر فيه بيانات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وجود أثر سالب وقوي للإنفاق العسكري على تكوين رأس المال بما يؤدي إلى تخفيض معدلات النمو الاقتصادي بشكل معنوي، توضح بيانات الدول الأقل نمواً العكس تماماً، حيث تشير إلى وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي (Deger and Smith, 1983, p. 335). وعلى الرغم من الأهمية العملية والسياسية لتداعيات

[٤] تميز الدراسات القائمة على نماذج النمو النابع من الداخل مثل Barro and Sala-I_Martin (1992) ، وBarro (1990)، بين "الإنفاق العام المنتج" و"الإنفاق العام غير المنتج". ويتطلب هذا التمييز بطبيعته ضرورة التفرقة بين نوعين من السلع والخدمات العامة التي يحققها الإنفاق العام: الأولى، هي السلع والخدمات العامة التي تدخل في دوال المنفعة الخاصة بالأفراد، والثانية هي تلك السلع والخدمات العامة التي تتكامل مع القطاع الخاص وتزيد من إنتاجيته. وتصنف المجموعة الأولى على أنها إنفاق "غير منتج" وذو أثر غير معنوي أو حتى سالب على النمو الاقتصادي خاصة في حالة تمويله بالضرائب المشوهة، أما الثانية فتعد من الإنفاق المنتج. (Devarajan, et al., 1993, pp.8-9)، (Kweka and Morrissey, 2000, pp.1-3)، و Chamorro-Narvaez., 2010, [(p4)

ارتفاع حجم الإنفاق العام على الدفاع، إلا أن النظرية الاقتصادية لم تحسم طبيعة الأثر المترتب على ذلك بالنسبة للنمو الاقتصادي(Makhool, 1999, p. 298).

وهناك اتجاهين رئيسيين تدور حولهما وجهتي النظر الخاصتين بالعلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي: يقوم الأول على افتراض "التكامل بين القطاعين العسكري والمدني "*Guns **and** Butter Approach*، حيث يرى أن هناك منافع من الإنفاق العسكري من خلال حفز البحث والتطوير، وتوفير الأمن الخارجي، وزيادة الطلب الكلي، ورفع قدرات قوة العمل ومهاراتها ومستوى تعليمها، وحفز الاستثمارات من خلال الخارجيات الموجبة للإنفاق العسكري. أما الثاني فيفترض "التنافس بين القطاعين العسكري والمدني "*Guns **or** Butter Approach*، والذي يركز على الآثار السالبة للإنفاق العسكري والتي تتعلق بمزاحمة الاستثمار الخاص، تكلفة الفرصة البديلة، زيادة الضرائب، التأثير على كفاءة تخصيص الموارد من خلال خلق التشوهات في الأسعار النسبية، وزيادة القوة السياسية للجيش وسلوك البحث عن الريع-Brasoveanu, 2010, pp. 151 (153). ويكشف الإطار النظري للعلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي عن عدد من القنوات المحتملة للآثار المباشرة وغير المباشرة لذلك الإنفاق، والتي يجب أخذها في الاعتبار عند تقييم تلك العلاقة على النحو التالي:

أ. الآثار الموجبة للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي

يبرر بعض الاقتصاديين التوسع في الإنفاق العسكري لاسيما في الدول النامية كوسيلة لحفز النمو الاقتصادي والتنمية نظراً لارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات الاستهلاك في هذه الدول. ويستند هذا الاتجاه إلى ما يسمى بنموذج التحديث *modernization model* والذي يركز على الآثار الخارجية الموجبة المرتبطة بالإنفاق العسكري والمؤثرة على النمو الاقتصادي (Abu-Bader and Abu-Qarn, 2003, p. 571-572).

من ناحية، قد يحفز الإنفاق العسكري عملية التنمية نظراً لما له من آثار مرغوبة تتمثل في تعريض الناس لمهارات جديدة وأنماط سلوكية مختلفة (Makhool, 1999, pp. 299-300)، والمساهمة في تراكم رأس المال البشري وتكوينه، في حالة توجيه ذلك الإنفاق إلى مجالات التعليم والتدريب وغيرها Pradhan, 2010b, p. (66)، كما يمكن اعتبار القطاع العسكري القناة التي يمكن من خلالها طرح تكنولوجيا حديثة للمجتمع، والتي يمكن تطبيقها على القطاع المدني بما يؤدي إلى رفع الإنتاجية [(Deger and Smith, 1983, pp. 338-339)، ,(Khilji and Mahmood, 1997, pp. 792-793)]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الحياة العسكرية قد تكسب

العسكريين المهارات الفنية والخبرات التنظيمية والإدارية والتي قد تنتقل إلى القطاع المدني[٥] (Antonakis, 1997, p. 91). من ناحية أخرى، يؤدي الإنفاق العسكري على البنية التحتية وعلى التكنولوجيا والبحوث والتطوير، إلى تقوية البنية التحتية الخاصة بالدولة واللازمة لعمل القطاعات المنتجة، ويؤدي إلى منافع خارجية للقطاع المدني وبشكل مباشر [(Makhool, 1999, pp. 299-300)، و(Pradhan, 2010b, p. 66)] .

كذلك، يمكن اعتبار الأمن الداخلي والهيكل الاجتماعي والسياسي أحد قنوات التأثير الموجب للإنفاق العسكري على النمو، فالعمل على توفير الأمن الداخلي للمواطنين يؤدي إلى حفز المبادلات في الأسواق ويشجع على تحقيق بيئة أعمال مستقرة، والتي تعد شرطاً ضرورياً لتشجيع الاستثمار الأجنبي، كما أنه يساعد على حماية حقوق الملكية وعلى حفز ديناميكية السوق وضمان الظروف التي يمكن في ظلها للإنتاج أن ينمو من خلال منع الصراعات الداخلية وتحديث الأيديولوجية[٦] [(Pradhan, 2010b, p. 66) و(Brasoveanu, 2010, p. 151)]. وتعد العلاقات الخارجية أيضاً أحد القنوات التي ينتقل من خلالها التأثير الموجب للإنفاق العسكري على النمو، حيث أن الحفاظ على التوازن العسكري مع الجوار من المتوقع أن يحد من المخاوف المرتبطة بالاعتداءات والتهديدات الخارجية، ويمنع ما قد يترتب على تلك المخاوف من انخفاض في مستوى الإنفاق الاستثماري أو هروب رأس المال أو نزيف العقول من الدولة نظراً لعدم الثقة في المناخ السائد في الدولة (Deger and Smith, 1983, p. 340). أخيراً، يعمل الإنفاق العسكري – في أوقات البطالة المرتفعة– من خلال حفز الطلب الكلي، على تحقيق التوظف الكامل لإمكانيات الإنتاج المتاحة (العمل ورأس المال)، وزيادة معدل الأرباح وحفز الاستثمار بما يقود في النهاية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي [(Makhool, 1999, pp. 299-300)، و (Deger and Smith, 1983, p. 338)].

---

[٥] تشير الدراسات إلى أن مدى ملاءمة وكفاية تلك الآثار المرتبطة بالتكنولوجيا والبنية التحتية والتدريب، والناتجة عن الإنفاق العسكري بالنسبة للمجتمع يعد أمر غير محسوم. فهناك احتمال أن تكون أهداف الأنشطة الأمنية غير مفيدة للاحتياجات المدنية؛ فقد يوجه الإنفاق العسكري إلى التدريب على بعض فنون الإنتاج كثيفة رأس المال والتي لا يمكن استخدامها بالنسبة للغالبية من السكان المقيمين في المناطق الريفية في الدول النامية، كما أن كثيراً من خدمات البنية التحتية قد يتم إنشاؤها في المناطق النائية ومن ثم يكون استخدامها المدني محدود. [(Deger and Smith, 1983, pp. 338-339)، (Khilji and Mahmood, 1997, pp. 792-793) و(Antonakis, 1997, p. 1991)]

[٦] إن هذا لا ينفي أن المؤسسات العسكرية بطبيعتها هي مؤسسات محافظة ذات هياكل تنظيمية جامدة، كما أن اهتمامها بتحقيق الاستقرار والحفاظ على الوضع القائم قد يمنعها من القيام بخطوات إيجابية في عملية تحول المجتمع (Deger and Smith, 1983, p.339).

ب. الآثار السالبة للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي:

يركز هذا الاتجاه في الغالب على ما يترتب على الإنفاق العسكري من توجيه للموارد بعيداً عن الاستخدمات الأخرى أي على تكلفة الفرصة البديلة المباشرة من حيث ما يتم التضحية به من استثمار أو استهلاك، ويشمل هذا الاتجاه:

نموذج تراكم رأس المال: يركز هذا النموذج على حقيقة أن الزيادة في الإنفاق العسكري – بافتراض ثبات مستوى الادخار– ستقود إلى مزاحمة الاستثمار الخاص وأوجه الإنفاق المدني والاجتماعي وتقوم بتحويل الموارد بعيداً عنها فيما يعرف بتكلفة الفرصة البديلة للإنفاق العسكري [(Pradhan, 2010b, p. 66)، و(Khilji and Mahmood, 1997, pp. 792-793)]. علاوة على ذلك، إذا ترتب على زيادة العبء العسكري انخفاض حجم التكوين الجديد لرأس المال عن مستواه المحتمل، فإن الاقتصاد سيعاني في هذه الحالة من انخفاض في كم ونوعية رصيده من رأس المال.

نموذج ميزان المدفوعات أو النمو المعتمد على الصادرات: يركز هذا الاتجاه على الأثر الاقتصادي السالب على ميزان المدفوعات من خلال تحويل عناصر الإنتاج من القطاع المدني الديناميكي والأكثر فعالية إلى القطاع العسكري، وهذا يؤدي إلى معدل أبطأ لنمو الصادرات. كذلك، فإنه بالنسبة للدول النامية، يميل الإنفاق العسكري إلى أن يكون أكثر اعتماداً على الواردات مقارنة بأوجه الإنفاق الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى آثار غير مواتية على ميزان المدفوعات (Makhool, 1999, p. 300).

نموذج الإحلال التكنولوجي: يركز هذا النموذج على الأثر السالب الذي يحدثه الإنفاق العسكري من خلال تحويل الموارد المادية والبشرية بعيداً عن القطاع المدني لتوجه إلى صناعات الأسحلة الحديثة، مع ما يترتب على ذلك من تراجع عملية البحوث والتطوير، والتأثير السالب طويل الأجل على إنتاجية الدولة وموقعها التكنولوجي (Makhool, 1999, p. 300).

وبشكل عام، إذا كانت الدول النامية تواجه نوعين من القيود في عملية النمو، وهي قيود هيكلية تتعلق بدور التحديث "*modernization*"، وقيود موارد تتعلق بنقص المدخرات المحلية، فإنه يمكن القول بأن الأثر الصافي للإنفاق العسكري على النمو الاقتصادي يتوقف على أثره على كل من هذين النوعين من القيود. فمن المتوقع أن يكون للإنفاق العسكري دور محفز بالنسبة للعامل الأول نظراً أن المؤسسات العسكرية قد يكون لها دور في إحداث "التحديث" في الدول النامية – إلى حد معين–، ودور محبط بالنسبة للعامل الثاني، حيث الإنفاق

العسكري يعمل على تخصيص الموارد بعيداً عن الاستثمارت المنتجة، الأمر الذي يضر بالنمو .1986, pp (Deger, 193-194).

وعلى المستوى التطبيقي، تراكمت الأبحاث والدراسات التطبيقية المهتمة باختبار الآثار الاقتصادية للإنفاق العسكري، واختبار النماذج النظرية المختلفة التي شكلت الإطار العام لهذه العلاقة، إلا أن أغلبها لم يصل إلى نتائج قاطعة؛ فمنها ما يشير إلى وجود علاقة سالبة أو غير معنوية، ومنها ما يدعم وجود علاقة موجبة.[٧] ويرجع هذا التفاوت في النتائج إلى مجموعة من الاعتبارات العملية التي تميز الدراسات التطبيقية ومن بينها المتغيرات الداخلة في النموذج، أساليب التقدير المختلفة، وحجم العينة ونوعها (Pradhan, 2010b, p. 65)، هذا فضلاً عن إمكانية سير علاقة السببية في الاتجاهين (Pradhan, 2010a, p. 297).

كذلك أوضح عدد من الدراسات مثل Antonakis (1997)، Kentor and Kick (2008)، و Frederiksen and Looney (1983) أن طبيعة العلاقة بين الإنفاق العسكري والنمو الاقتصادي قد تختلف باختلاف حجم الموارد التي تملكها الدولة، حيث يكون الأثر السالب أكثر وضوحاً في حالة الدول فقيرة الموارد.[٨] كذلك أوضحت دراسة Aizenman and Glick (2006) تأثر تلك العلاقة بمدى وجود تهديدات عسكرية خارجية واحتمالات فساد المؤسسات العسكرية، حيث تميل العلاقة إلى الأثر الموجب في حالة وجود تهديدات عسكرية خارجية، ومع انخفاض احتمالات فساد المؤسسات العسكرية. ومع هذا الاختلاف والتفاوت في نتائج الأبحاث التطبيقية حول هذه العلاقة، إلا أن العدد الأكبر من الدراسات يكشف عن ميل تلك العلاقة لأن تكون سالبة أو غير معنوية على أحسن تقدير.

---

[٧] من الدراسات التي وصلت إلى وجود علاقة سالبة: Dager and Smith, (1983)، Dager (1986)، Szymanski (1973)، Cappelen, et al. (1984)، Heo (1999)، Kentor and Kick (2008) ، Dunne and Nikolaidou (2011)، Dunne and Vougas (1999)، Antonakis (1997)، Cohen et al. (1996)، Al- Jarrah (2005) ، Khilji and Mahmood (1997)، Brasoveanu (2010)، Linden (1992)، Ozsoy and Ipek (2010)، Tiwari and Tiwari (2010)، و Abu-Bader and Abu-Qarn (2003). ومن الدراسات التي أشارت إلى وجود علاقة موجبة: Benoit 1973، Halicioglu (2004)، و Diebolt and Grammare (2006)

[٨] يفسر البعض وضوح الآثار العكسية للإنفاق العسكري على النمو والتنمية في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة، استناداً إلى فكرة أن النفقات العسكرية في الدول المتقدمة قد تستخدم أحياناً كوسائل مستترة لتقديم الدعم للمنشئات ذات التكنولوجيا المرتفعة، وهو ما أدى إلى ظهور المصطلح "*military-industrial complex*". أما في الدول الفقيرة والنامية، فإن المعدات العسكرية يتم استيرادها بدلاً من إنتاجها محلياً، ومن ثم لا تقدم أي منافع أو إفادة لعملية التقدم الفني (Collier, 2006, p.10)

٢. استثمارات البنية التحتية والنمو الاقتصادي

لقد ظهرت أهمية الاستثمارات الحكومية في مجال البنية التحتية في الأجندات السياسية، خاصة بعد وقوع الأزمة المالية العالمية، حيث قامت الحكومات على مستوى العالم بزيادة إنفاقها على المشروعات العامة كجزء من حزم التحفيز المالية المصممة لدعم النمو الاقتصادي (Airoldi, et al., 2010, p. 1). وعلى الرغم من أن المنافع التي تعود على المجتمع من الاستثمارات في البنية التحتية تعد واضحة للجميع، إلا أن الموضوعات المتعلقة برصيد البنية التحتية والاستثمار فيها ظل محل تجاهل من جانب الاقتصاديين لفترة طويلة، حيث لم تهتم الدراسات الاقتصادية ببحث تبعات التراجع في رصيد البنية التحتية والناتج عن التراجع في حجم الاستثمار العام، إلا مع الأعمال الرائدة التي قدمها Aschauer (1989a-1989b) و Munnell (1990a-1990b)، والتي أوضحت أن التراجع في مستوى الاستثمار العام في البنية التحتية كان العامل الرئيسي المسئول عن التناقص في نمو الإنتاجية وضعف أداء الاقتصاد الأمريكي خلال الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وأن معدل العائد على الاستثمار في البنية التحتية يعد مرتفعاً جداً مقارنة بالعائد على الاستثمار في رأس المال الخاص، وأن الاستثمار العام في مجال البنية التحتية يعد مكملاً وليس مزاحماً للاستثمار الخاص (Hulten and Schwab, 1993, p. 265).

وتعتبر فكرة وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العام على البنية التحتية والنمو الاقتصادي فكرة مدعمة من جانب كل من النظرية الاقتصادية والمشاهدات العملية. وإذا كانت نماذج النمو النيوكلاسيكية قد تعاملت مع البنية التحتية باعتبارها أحد المدخلات في دالة الإنتاج، وتنبأت بأن الأثر على النمو لأي توسع في البنية التحتية سيكون مؤقت وخاضع لتناقص العوائد كغيره من عوامل الإنتاج الأخرى، فإن نظريات النمو الحديثة (النابع من الداخل) ترى بأن تراكم أصول البنية التحتية يمكن أن يؤدي أيضاً إلى زيادة معدل النمو طويل الأجل بشكل دائم من خلال العمل على زيادة العوائد على عناصر الإنتاج الأخرى (Minassian et al., 2008, p. 5).

وتوضح الدراسات أن العلاقة بين البنية التحتية والنمو الاقتصادي تعد معقدة، نظراً أنها لا تؤثر على الإنتاج والاستهلاك بشكل مباشر فقط، وإنما تخلق الكثير من الخارجيات، والتي تؤدي إلى رفع إنتاجية الاقتصاد وزيادة قدرته على النمو. وقد يتحقق ذلك إما بشكل مباشر باعتبار الاستثمار في البنية التحتية عنصر إضافي من عناصر الإنتاج، أو بشكل غير مباشر من خلال الأثر على زيادة الإنتاجية الحدية لرأس المال الخاص وعناصر الإنتاج الأخرى وحفز الاستثمار الخاص، وتخفيض تكاليف المعاملات وتكاليف التجارة، وزيادة التنافسية، بالإضافة إلى توفير فرص العمل للفقراء وتشغيل الموارد في حالة وجود جزء معطل منها[(Sahoo et al., 2010, p.3) و(Kularatne , 2006, pp. 2-3)]. ومع ذلك، تركز أغلب الأدبيات في دراستها للعلاقة بين الإنفاق العام على البنية التحتية ومعدلات النمو الاقتصادي، على الآثار المحتملة لهذا الإنفاق على (أ) إنتاجية

عوامل الإنتاج الخاصة ومعدلات العائد عليها، و(ب) طبيعة العلاقة التكاملية أو التنافسية مع الاستثمار الخاص (Agenor and Dodson, 2006, p.4).

أ. الأثر على إنتاجية عوامل الإنتاج:

يؤدي الرصيد المرتفع من رأس المال العام في البنية التحتية إلى زيادة إنتاجية عناصر الإنتاج الأخرى مثل العمل ورأس المال الخاص، ومن ثم تخفيض تكاليف الإنتاج للوحدة. وبشكل عام، فإن حجم ذلك الأثر سيتوقف على حجم الرصيد المبدئي لرأس المال العام؛ ففي الدول المتقدمة تكون الآثار على الإنتاجية محدودة، والعكس صحيح في الدول منخفضة الدخل والتي يكون فيها حجم الرصيد المبدئي من رأس المال العام محدود، ومن ثم تؤدي زيادته إلى رفع إنتاجية رأس المال الخاص وحفز معدل الاستثمار الخاص والنمو. (Agenor and Dodson, 2006, p.6). وتشير الدراسات إلى أن هناك ما يدل على وجود مكاسب كبيرة من حيث إنتاجية القطاع الخاص نتيجة للاستثمار العام في البنية التحتية، والتي قد تفوق – في كثير من الأحوال– العوائد المحققة على الاستثمار في رأس المال الخاص [(Aschauer, 1990)، (Munell, 1992)، (Wylie, 1996)] (Heintz et al., 2009). في الوقت نفسه، يؤدي التحسن في خدمات البنية التحتية إلى رفع إنتاجية العمل، من خلال ما تقود إليه نظم النقل الكفء من تقليل الوقت المهدر في الانتقال بين المنزل ومكان العمل، بالإضافة إلى التأثير الإيجابي على النتائج والمخرجات الخاصة بالصحة والتعليم [(Dodson, 2008, p. 6)، و Agenor)] and Dodson, 2006, p.4).

ب. الأثر المكمل أو المزاحم للاستثمار الخاص:

يركز هذا الاتجاه على العلاقة التكاملية بين كل من رأس المال العام ورأس المال الخاص، والناتجة عن التعامل مع خدمات البنية التحتية المنتجة باعتبارها مدخلات مكملة لرأس المال الخاص في عملية الإنتاج؛ فلما كانت الزيادة في رأس المال المرتبط بالبنية التحتية تزيد من الإنتاجية الحدية لخدمات رأس المال الخاص، فإنه من المتوقع أن يزيد الطلب على قدر أكبر من تدفق خدمات رأس المال الخاص وقدر أكبر من رصيد الأصول الخاصة التي تقوم بإنتاج تلك الخدمات في حالة وجود بنية تحتية عامة كافية، الأمر الذي يشجع على حفز التكوين الرأسمالي وزيادة الناتج. (Kularatne, 2006, pp. 2-3). على سبيل المثال، يكون معدل العائد على بناء مصنع ما أعلى في حالة ما إذا قامت الدولة بالفعل بالاستثمار في توليد الكهرباء والنقل والاتصالات في المنطقة التي يقع بها المصنع. في هذه الحالة، فإن رأس المال العام يلعب دوراً مكملاً أو جاذباً لرأس المال الخاص، من خلال حفز تكوينه ورفع إنتاجيته وزيادة معدل العائد عليه (Agenor and Dodson, 2006, p.8)

ومع ذلك، توجد احتمالات أخرى قد تؤدي فيها الزيادة في رصيد رأس المال العام في البنية التحتية إلى آثار عكسية على النشاط الاقتصادي في الأجل القصير، من خلال مزاحمته للاستثمار الخاص؛ فزيادة هذا الإنفاق تتطلب قدراً من الموارد الاقتصادية الحقيقية والتي تشمل خامات ومعدات وعمالة، وموارد مالية سواء من إيرادات الضرائب أو الاقتراض الحكومي. وفقاً لهذا المنطق، فإن فكرة "المزاحمة" يتوقع حدوثها عندما يؤدي استهلاك القطاع الحكومي للمزيد من هذه الموارد الحقيقية والمالية،

إلى التقليل من الموارد المتاحة للقطاع الخاص، فيقل إنتاجه بالتبعية (Heintz et al. , 2009, p. 38). وتوضح الأدبيات أن الأصل في أثر المزاحمة هو أن يكون ذا طبيعة قصيرة الأجل، حيث أن الزيادة في رصيد رأس المال العام ستؤدي إلى زيادة نمو الناتج في الأجلين المتوسط والطويل، خاصة مع تراجع احتياجات الحكومة لتمويل إنفاقها بالاقتراض نتيجة لزيادة الإيرادات الضريبية المرتبطة بالتوسع في الإنتاج. ولكن، إذا ما استمر أثر المزاحمة لفترة طويلة، واستمر التراجع في تكوين رأس المال الخاص عبر الزمن، فإنه في هذه الحالة قد يتحول إلى أثر سالب طويل الأجل على النمو (Agenor and Dodson, 2006, pp.10-11)

ومع ذلك، ينبغي التأكيد على أن الافتراض الخاص بأثر المزاحمة لا يتحقق إلا في ظل مجموعة محددة من الظروف الاقتصادية، والتي تشمل التوظيف الكامل لجميع الموارد الحقيقية والمالية المتاحة في مشروعات استثمارية منتجة، وأن يكون الإنفاق العام الاستثماري الجديد غير قادر على المساهمة في توسيع القدرة الإنتاجية للاقتصاد (أي أنه لا ينجح في زيادة الحجم الكلي للكعكة الاقتصادية). لأنه في حالة ما إذا كان الاستثمار العام قادراً على زيادة القدرة الإنتاجية للاقتصاد، فإنه سيصبح هناك مجال لتوسع كل من القطاعين العام والخاص معاً بشكل متكامل دون وقوع أثر المزاحمة، حتى في ظل التشغيل الكامل لعوامل الإنتاج (Heintz et al., 2009, p. 38).

وعليه، يمكن القول بأن الأثر الصافي على النمو الاقتصادي والمترتب على زيادة رأس المال العام المرتبط بالبنية التحتية، يتوقف على قوتين متعارضتين: من ناحية، يحفز رأس المال المرتبط بالبنية التحتية من إنتاجية عوامل الإنتاج ويشجع على المزيد من الاستثمارات ومن ثم النمو. ومن ناحية أخرى، فإن الإنفاق العام على البنية التحتية قد يؤثر بالسلب على النمو الاقتصادي نتيجة لتكلفة الموارد المرتبطة بهذا الإنفاق والتي تؤدي إلى مزاحمة الاستثمار الخاص (Kularatne, 2006, p. 3). قد تؤدي هاتين القوتين المتعارضتين إلى علاقة ليست ذات وتيرة واحدة *non monotonic* (تأخذ شكل مقلوب حرف U) بين نسبة الناتج التي توجه نحو تكوين البنية التحتية ومعدل النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (Bougheas et al., 2000, pp. 507-508).

وتشير الأدبيات التطبيقية إلى أهمية التمييز بين كل من العلاقة بين رصيد البنية التحتية (معبراً عنه من خلال مؤشرات الإتاحة والجودة والقدرة على الوصول) والنمو الاقتصادي من ناحية، والعلاقة بين الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية والنمو الاقتصادي من ناحية أخرى؛ فإذا كانت العلاقة الأولى محسومة في أغلب الدراسات التطبيقية، فإن العلاقة الثانية أقل حسماً. على سبيل المثال، وجد Ashauer (1989a&b) في دراساته المتعددة لأداء النمو في الاقتصاد الأمريكي بعد الحرب الثانية علاقة موجبة ومعنوية بين الإستثمار العام في البنية التحتية والنمو الاقتصادي، في المقابل أوضحت دراسات أخرى أن هناك أثر أقل قوة – وربما سالب– للاستثمار العام في هذا المجال. ويرجع اختلاف أثر كل من رصيد البنية التحتية وتدفق الاستثمار العام في البنية التحتية على النمو الاقتصادي، إلى أن الأثر الثاني يتوقف على بعض العوامل المرتبطة بكيفية تمويل ذلك الاستثمار وكفاءة إنفاقه والسياق المؤسسي الذي تتخذ فيه قرارات الاستثمار (جودة الحوكمة ودرجة الفساد)، مدى إتاحة المدخلات ذات الدور المكمل للاستثمار في البنية التحتية مثل رأس المال البشري، جودة عمليات تقويم المشروعات واختيارها وإدارتها، والإطار التشريعي والتشغيلي الذي تقدم من خلاله الخدمات العامة. باختصار، فإن ليس كل إنفاق أو استثمار عام في مجال البنية التحتية يتحول بالضرورة إلى رصيد من خدمات رأس المال العام، الأمر الذي يضعف من العلاقة بين هذا الاستثمار والنمو الاقتصادي (Minassian et al., 2008, pp. 5-6).

وتكشف مراجعة الأدبيات التطبيقية عن وجود قدر من التفاوت في النتائج حول العلاقة بين الاستثمار العام في مجال البنية التحتية والنمو الاقتصادي، وإن كان أغلبها يشير إلى وجود أثر موجب، ومن بين هذه الدراسات Heintz et al. (2009)، Wylie (1996)، Sahoo et al. (2010)، Cohen ،Noriega and Fontenla (2005) and Paul (2004)، و(1992) Munnell. وفي المقابل، أشار عدد محدود من الدراسات إلى ضعف أو عدم معنوية الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية بالنسبة للنمو الاقتصادي؛ ومنها دراستي Hulten and Schwab, (1993) Loncan (2004) . كذلك أوضحت دراسات أخرى وجود علاقة غير خطية بين كل من الاستثمار الحكومي في مجال البنية التحتية والنمو الاقتصادي، مثل Bougheas et al. (2000)، Kularatne (2006)، و Rioja (2001).

٣. الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي

يتفق أصحاب نظريات التنمية الاقتصادية بصفة عامة على أن جودة الموارد البشرية لها أثر معنوي على النمو والتنمية الاقتصادية؛ وتتبع تلك العلاقة من حقيقة أن حجم قوة العمل ونوعيتها يحددان مستوى الإنتاج (Saad and Kalakech, 2009, p. 41)؛ فالعمالة ذات المستوى الأعلى من المهارات هي الأكثر إنتاجية، في ظل مستوى معين من التكنولوجيا، كما أنها الأقدر على تحسين مستوى التكنولوجيا من خلال وسائل الابتكار، أو

اتباع وتنفيذ الأساليب التكنولوجية الحديثة من الخارج واللحاق بركب التكنولوجيا المتطورة. وفقاً لذلك، من المتوقع أن يؤثر رأس المال البشري على النمو الاقتصادي بطريقتين، فقد يدخل رأس المال البشري في دالة الإنتاج – بشكل منفصل– كأحد المدخلات أو عوامل الإنتاج إلى جانب "العمل" و"رأس المال" (Buysse, 2002, pp.584-585)، كما قد يولد تراكم رأس المال البشري خارجيات موجبة ويقود إلى النمو النابع من الداخل من خلال حفز الابتكار والبحث والتطوير والتأثير على التقدم التكنولوجي (الفني) أو ما يسمى بإنتاجية العوامل الكلية *TFP* (Babatunde and Adefabi 2005, p.4), وقد يؤثر أيضاً على الاستثمار في رأس المال المادي ومن ثم خلق أثر من الدرجة الثانية على أداء النمو (Kumar, 2006, pp. 153-154).

ولقد ساعدت الأعمال التي قدمها كل من Romer (1986)، و Lucas (1988)، والتي تؤكد على دور المعرفة وتراكم رأس المال البشري، على انطلاق مجموعة كبيرة من الأدبيات النظرية والتطبيقية المحاولة لتحقيق فهم أفضل لمحددات النمو النابع من الداخل طويل الأجل (Angelopoulos et al., 2007, p.2). وبينما يوجد أساس نظري قوي للدور المحوري الذي يلعبة رأس المال البشري في النمو الاقتصادي، إلا أن الأدلة التطبيقية لتلك العلاقة عادة ما ترتبط بعدد من المسائل المتعلقة بقياس رأس المال البشري وطبيعة النموذج المستخدم في التقدير[٩] (Babatunde and Adefabi, 2005, p.4). ومع ذلك، فقد أكدت غالبية الأبحاث التطبيقية في هذا المجال على وجود علاقة موجبة بين كل من الرصيد المبدئي لرأس المال البشري والاستثمار فيه، وبين النمو الاقتصادي (Buysse , 2002, pp.583-602) .

ولما كان التعليم من العوامل الضرورية المحددة لجودة رأس المال البشري، فإن الإنفاق العام على التعليم يشكل مكانة هامة في أغلب خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية باعتباره المسئول عن عرض العمالة المدربة والمنتجة، كما يعتبر ذلك الإنفاق الاجتماعي مكوناً هاماً في موازنات الدول ولاسيما تلك الآخذة في النمو. في هذا السياق، سيتناول الجزء التالي العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي، وفقاً للنظرية الاقتصادية ونتائج الأبحاث التطبيقية التي ركزت على تلك العلاقة.

---

[٩] بينما أكد التحليل الجزئي المبني على دالة الكسب المينسيرية على إسهام التعليم الموجب في المكاسب التي يحققها الشخص، إلا أن نماذج انحدار النمو الاقتصادي على المستوى الكلي لم تكن قادرة على إظهار وجود علاقة موجبة مباشرة لرأس المال البشري على نمو الناتج (Babatunde and Adefabi, 2005, p.4). ويشير البعض إلى أن أحد أسباب ذلك يكمن في عدم الأخذ في الاعتبار المتغيرات ذات العلاقة بجودة رأس المال البشري والحوكمة والفساد، والاكتفاء بالمؤشرات الكمية مثل عدد سنوات التعليم [(Buysse, 2002, p.583)، (Herrera, 2007, p.18)، و (Kumar, 2006, pp. [153-179)].

تشير الأدبيات إلى عدد كبير من الخارجيات والعوائد الاقتصادية والاجتماعية الملموسة والمرتبطة بالإنفاق العام على التعليم، فمنها ما يشير إلى القدرة على إضافة معرفة جديدة، وإنتاج التكنولوجيا ونشرها وحفز الابتكارات وزيادة المكاسب الإنتاجية (Nunes, 2001, p.6)، ومنها ما يركز على المساهمة في تحسين الصحة العامة والتغذية وتقليل معدل المواليد ووفيات الأطفال، وربما أيضاً تحقيق الاستقرار السياسي. وينعكس كل ذلك على زيادة إنتاجية قوة العمل والمكاسب التي تحققها ومن ثم زيادة المشاركة فيها، ويؤدي إلى التأثير بشكل موجب على النمو الاقتصادي [(Babatunde and Adefabi , 2005, p.5)، (Chandra, 2010, p.2)، و Chandra, (2011, p.75)].

ومن الناحية التطبيقية، يوجد خلاف بين الباحثين حول ما إذا كان الإنفاق على التعليم يعد إنفاقاً منتجاً ومن ثم يرتبط بمعدلات أعلى من النمو الاقتصادي (Musila and Belssi 2004, p.124). على سبيل المثال، وجدت دراسة Barro (1991) المطبقة على عينة من ٩٨ دولة علاقة موجبة ومعنوية بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي، كذلك أوضحت دراسة Musila and Belssi (2004) وجود علاقة موجبة ومعنوية بين نصيب العامل من الإنفاق العام على التعليم ومعدل النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل، مع زيادة وضوح ذلك الأثر في الأجل الطويل، وذلك بالتطبيق على أوغندا خلال الفترة (١٩٦٥-١٩٩٩)، كما ميزت دراسة Annabi et al. (2011) بين الأثرين قصير الأجل وطويل الأجل للإنفاق العام على التعليم على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الكندي، وأوضحت إمكانية وجود أثر مزاحمة للإنفاق العام على التعليم في الأجل القصير نتيجة الحوافز السالبة التي تفرضها الضرائب المصاحبة لهذا الإنفاق، ولكن في الأجل الطويل، تؤدي الخارجيات الموجبة المرتبطة بالتعليم إلى زيادة معدل تراكم رأس المال البشري والذي بدوره ينعكس بالإيجاب على نصيب الفرد من الدخل. وأكدت دراسة Diebolt and Grammare (2006)، على أن الإنفاق العام على التعليم يعتبر أحد العوامل الدافعة لنمو الاقتصاد الياباني خلال الفترة (١٩٤٠–١٩٦٨).

وقد اتجه جانب آخر من الدراسات التطبيقية نحو التركيز على اتجاه علاقة السببية بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي طويل الأجل. وتنطلق تلك الدراسات من حقيقة أن وجود علاقة ارتباط بين المتغيرين في نماذج الانحدار القياسية لا يعني بالضرورة أن علاقة السببية تسير في اتجاهها من الإنفاق العام على التعليم إلى النمو الاقتصادي، حيث أن هناك احتمالية لوجود مشكلة المتغيرات المفسرة الداخلية (أو علاقة السببية في الاتجاه العكسي)، فالإنفاق العام على التعليم قد يكون نتيجة للمعدلات المرتفعة من النمو الاقتصادي وليس العكس. وقد تفاوتت النتائج فيما يتعلق بهذا الشأن أيضاً. على سبيل المثال، وجدت دراسة Chandra (2010) المطبقة على الهند علاقة سببية تسير في الاتجاهين بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي، كذلك أشارت دراسة Nunes (2001)، والمطبقة على الاقتصاد البرتغالي خلال الفترة (١٨٥١–

١٩٩٣) إلى أن الإنفاق العام على التعليم يستجيب للدورات الاقتصادية؛ حيث يقل الاهتمام بالإنفاق العام على التعليم في فترات الانتعاش الاقتصادي مقارنة بأوقات الركود وتراجع معدلات النمو الاقتصادي.

وفي المقابل، أشارت دراسات أخرى إلى وجود أثر محدود أو سالب للإنفاق العام على التعليم على النمو الاقتصادي. على سبيل المثال، أوضحت دراسة Buysse (2002) والمطبقة على بيانات مجمعة لعينة من ٢٠ دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠) أن هناك دور إيجابي محدود للإنفاق العام على التعليم على النمو الاقتصادي، كما أظهرت دراسة Devarajan et al (1996) وجود علاقة غير معنوية بين حصة الإنفاق العام على التعليم ومعدل النمو الاقتصادي. أما دراسة Adebiyi (2006) المطبقة على نيجيريا خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٣)، فقد أوضحت أن الزيادة في الإنفاق الرأسمالي الحقيقي على التعليم يرتبط بانخفاض معدل نمو الناتج الحقيقي. ويشير Angelopoulos et al (2007) في دراسته المطبقة على بيانات الاقتصاد الأمريكي خلال الفترة (١٩٤٩-١٩٨٤)، أن العلاقة بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي تعد علاقة ليست ذات وتيرة واحدة *non monotonic*، وإنما تأخذ شكل منحنى لافر؛ حيث تكون العلاقة موجبة حتى مستوى معين من الإنفاق تتحول بعده إلى سالبة نتيجة للآثار السالبة التي تفرضها عملية تمويل ذلك الإنفاق من خلال الضرائب المشوهة.

وبشكل عام، إذا كانت الدراسات التطبيقية قد اختلفت فيما بلغته من نتائج حول أثر الإنفاق العام على التعليم على النمو الاقتصادي، إلا أنها في الغالب تتفق على أن القدرة على تحقيق المكاسب المرتبطة بالإنفاق العام على التعليم من حيث حفز النمو الاقتصادي تتوقف بدرجة كبيرة على قدرة النظام التعليمي على إنتاج رأس المال البشري بالنوعية والمهارات التي تتسق مع نمط الطلب على العمل ومع هيكل الإنتاج السائد في الاقتصاد (Jung and Thorbecke, 2001, p. 24) وعلى أهمية الكفاءة في تخصيص الاستثمارات التعليمية Judson, (1998, pp. 337-354)، وجودة المؤسسات القائمة على إدارة البرامج التعليمية ومقاومة الفساد (Adebiyi , 2006).

هيكل الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في الأبحاث التطبيقية:

وفي ضوء ما أوضحته الأدبيات الاقتصادية (النظرية والتطبيقية) من أهمية مكونات الإنفاق العام المختلفة واختلاف أثرها على النمو الاقتصادي، فقد فطن الباحثون إلى أهمية تحليل الصورة الكاملة للعلاقة بين مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، وهذا ما دفعهم نحو التحول من التركيز على أحد مكونات الإنفاق العام، إلى

بحث العلاقة بين المكونات المختلفة للإنفاق العام والنمو الاقتصادي في نموذج واحد، حيث قام عدد كبير من الأبحاث التطبيقية بتقدير نموذج انحدار للنمو مع الأخذ في الاعتبار عدداً من المتغيرات المفسرة المعبرة عن هيكل الإنفاق العام (وفقاً للتصنيف الاقتصادي أو الوظيفي) بدلاً من المستوى الإجمالي للإنفاق العام أو أحد مكوناته. على سبيل المثال، ميزت دراسة Kweka and Morrissey (2000) والمطبقة على تنزانيا خلال الفترة (١٩٦٥ – ١٩٩٦)، بين الإنفاق العام الاستهلاكي والاستثمار العام (في رأس المال المادي ورأس المال البشري). وتوصلت الدراسة إلى أن الاستثمار العام المادي له أثر سالب على النمو، في حين أن الإنفاق الاستهلاكي له أثر موجب ومرتبط بالزيادة في الاستهلاك الخاص، ولم يظهر المتغير الخاص بالاستثمار في رأس المال البشري علاقة معنوية مع النمو.

كذلك أظهرت دراسة Devarajan, et al. (1993,1996) والمطبقة على عينة من الدول النامية خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٠)، أن هناك أثر موجب لحصة الإنفاق العام الجاري إلى إجمالي الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، وأثر سالب لحصة الإنفاق العام الرأسمالي إلى إجمالي الإنفاق العام. وبالنسبة للتصنيف الوظيفي للإنفاق العام، وجدت الدراسة أثر سالب ومعنوي للإنفاق على الدفاع والبنية التحتية (النقل والاتصالات) وأثر سالب وغير معنوي للإنفاق على الصحة والتعليم، على النمو الاقتصادي. وقد أيدت نتائج دراسة Gregoriou and Ghosh (2009) وجود أثر سالب ومعنوي للإنفاق العام الرأسمالي، وأثر موجب ومعنوي للإنفاق العام الجاري على النمو الاقتصادي، وذلك بالتطبيق على عينة مكونة من ١٥ دولة نامية خلال الفترة بين العامين ١٩٧٢ و١٩٩٩.

ومع ذلك، فقد أوضحت دراسة Barro (1991) والمطبقة على عينة من ٩٨ دولة خلال الفترة (١٩٦٠–١٩٨٥) ارتباط النمو الاقتصادي بعلاقة سالبة مع الاستهلاك العام، وبعلاقة غير معنوية مع الاستثمار العام، في حين أشارت دراسة Bose et al. (2007) إلى وجود علاقة موجبة بين الإنفاق العام الرأسمالي (ولاسيما على التعليم) والنمو، وعلاقة غير معنوية بين الإنفاق الجاري والنمو، في عينة من ثلاثين دولة نامية. أما دراسة (Landau 1985) فقد وجدت أثر سالب ومعنوي لكل من الإنفاق العام الجاري والإنفاق العام الاستثماري على النمو الاقتصادي بالتطبيق على ١٦ دولة متقدمة خلال الفترة (١٩٥٢–١٩٧٦). وبالتركيز على العلاقة بين التخصيص القطاعي للإستثمار الحكومي والنمو الاقتصادي أوضحت دراسة Baffes and Shah (1993) والمطبقة على عينة مجمعة من ٢٥ دولة مختلفة من حيث مستوى الدخل خلال الفترة (١٩٦٥–١٩٨٤)، أن الاستثمار العام في تنمية الموارد البشرية يحفز النمو الاقتصادي، في حين أن مساهمة رأس المال العسكري في النمو الاقتصادي تبدو سالبة في عدد كبير من الدول.

وتؤكد دراسة Fan and Rao (2003) على اختلاف أهمية مكونات الإنفاق العام بالنسبة للنمو الاقتصادي من منطقة إلى أخرى، حيث أوضحت وجود علاقة موجبة ومعنوية بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الاقتصادي

في آسيا فقط، وعلاقة سالبة ومعنوية بين الإنفاق العام على الدفاع والنمو الاقتصادي في كل من أفريقيا وأمريكا اللاتينية. كذلك أوضحت دراسة Semmler et al. (2007)، والمطبقة على ٣٥ دولة من الدول منخفضة ومتوسطة الدخل خلال الفترة (١٩٩٤-٢٠٠٤) أن ثلثي الاستثمار الحكومي ينبغي توجيهه نحو الإنفاق على البنية التحتية ذات الأثر الموجب والمباشر على الإنتاج، والباقي للاستثمارات العامة في خدمات الصحة والتعليم. بخلاف ذلك، اهتم عدد من الدراسات بتحليل العلاقة بين هيكل أو مكونات الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، باستخدام بيانات السلاسل الزمنية لدول بعينها، وقد بلغت تلك الدراسات نتائج متفاوتة أيضاً من حيث الأهمية النسبية لمكونات الإنفاق العام المختلفة بالنسبة للنمو الاقتصادي.[١٠]

وتكشف مراجعة الأدبيات التطبيقية المهتمة بتقدير أثر الإنفاق العام أو مكوناته على النمو الاقتصادي عن وجود قدر كبير من التفاوت في النتائج، والتي قد تتعارض في بعض الأحيان أيضاً مع ما تتنبأ به النظرية الاقتصادية، كوجود أثر سالب للإنفاق العام الرأسمالي وأثر موجب للإنفاق العام الجاري على النمو، أو وجود أثر سالب أو غير معنوي للإنفاق العام على "رأس المال البشري" أو على "البنية التحتية" بالنسبة للنمو. ويمكن الإشارة في هذا المجال إلى عدد من الأسباب المحتملة التي يتم الاستناد إليها غالباً في تفسير ذلك التفاوت أو الاختلاف مع توقعات النظرية الاقتصادية، على النحو التالي:

أولاً، يشير عدد من الدراسات إلى العوامل المتعلقة بمشكلة الخلط أو عدم التمييز بين الاستثمار العام "**كتدفق**" ورأس المال العام "**كرصيد**". وبشكل عام، فإن العلاقة التي أسستها النظرية الاقتصادية في هذا المجال، هي علاقة بين "الرصيد" من القوة البشرية (الأفراد المتعلمين والأصحاء) أو "الرصيد" من رأس المال العام في مجال البنية التحتية وبين النمو الاقتصادي، وليست العلاقة بين الاستثمار العام في أي من هذين المجالين والنمو الاقتصادي. ولما كان الإنفاق الاستثماري الذي تقوم به الحكومة لا يقود كله بالضرورة إلى زيادة الرصيد من رأس المال العام، فإن أحد العناصر الهامة عند تقييم العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي تتمثل في معرفة حجم الاستثمار الذي يتحول إلى رأس مال عام، أو بمعنى آخر قياس فعالية الاستثمار العام. وبشكل عام، يعد الاستثمار مقياس تقريبي للتغير في رصيد رأس المال في الدول المتقدمة، بخلاف الحال في الدول النامية، حيث توجد فجوة حقيقية بين "الاستثمارات" التي تقوم بها الحكومة، والزيادة الفعلية في الأرصدة المتراكمة من رأس المال العام (المادي والبشري). ومن ثم فإن الأثر على النمو لا يكون كما تتوقعه النظرية وإنما أقل (Dodson, 2008, p. 7). ويرجع ذلك في الغالب إلى مشكلات الكفاءة في الإنفاق العام بالإضافة إلى الهدر والتسرب نتيجة الفساد وضعف آليات الحوكمة والمساءلة أو مشكلات عدم ملاءمة تنفيذ الموازنة العامة الأمر الذي يعني أن ذلك الإنفاق لن يترجم بالضرورة في صورة مخرجات ونتائج أفضل، وهو ما يضعف الصلة

[١٠] أنظر: Abu Nurudeen (2010)، Saad and Kalakech (2009)، Belgrave and Craigwell (1995)، و Colombier (2011)

بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي[١١] [(Herrera, 2007, pp.14-15)، (Dodson, 2008, p. 7)، (World Bank, 2006, pp. ii-iii)، و(Devarajan, et al. 1993, p. 24)].

ثانياً، المشكلات المتعلقة بتصنيف الإنفاق العام: قد يكون تصنيف الإنفاق العام إلى جاري ورأسمالي تصنيفاً مضللاً، بحيث لا يعكس الاختلافات الحقيقية بين الإنفاق المنتج المحفز لرصيد رأس المال والإنفاق الاستهلاكي غير المنتج. على سبيل المثال، عادة ما يؤدي الإنفاق على الصيانة إلى رفع إنتاجية السلع الرأسمالية، ومع ذلك يصنف باعتباره إنفاق جاري، وعلى نفس النحو، فإن بعض المشروعات الاستثمارية قد يتحول إلى إنتاج سلع استهلاكية بدلاً من القيام بأنشطة تزيد من الإنتاجية (Devarajan, et al. 1993, p. 24). أما بالنسبة للتصنيف الوظيفي أو القطاعي للإنفاق العام، فيواجه بمشكلة إتاحة البيانات والتي لا تسمح دائماً بالقيام بمثل ذلك التصنيف، حيث أن البيانات الخاصة بالإنفاق العام على كل قطاع لا تتوفر بشكل منتظم الأمر الذي يزيد من صعوبة القيام بالتصنيف الوظيفي للإنفاق، فضلاً عن التغييرات التي قامت بها بعض الدول في تصنيف الموازنة (Dodson, 2008, p. 7)

ثالثاً، بينما تكون بعض أوجه الإنفاق العام بطبيعتها محفزة للنمو، فإن الطريقة التي قد تختارها الحكومة لتمويلها (التمويل التضخمي، الضرائب المشوهة، الدين العام وما يترتب عليه من ارتفاع أسعار الفائدة ومزاحمة الاستثمار الخاص، إلخ) قد تؤدي إلى أثر معاكس على النمو. ونظراً لصعوبة الفصل بين الأثرين، فإن أثر الإنفاق الحكومي على النمو يتوقف على مصدر تمويله. مع هذا، فقد عجزت كثير من الدراسات التطبيقية عن تضمين الافتراضات الخاصة بتمويل الإنفاق الحكومي أو جانب الإيرادات في المعادلة التي يتم تقديرها لاختبار أثر الإنفاق الحكومي على النمو (Dodson, 2008, p. 7).

رابعاً، تؤثر الظروف المبدئية والخاصة بكل دولة (والتي تعكس مستوى التنمية والمعيشة كمعدل توقع الحياة و/أو مؤشرات رأس المال البشري) على العلاقة بين مكونات الإنفاق العام المختلفة والنمو الاقتصادي. ومن ثم، فإن تجاهل تلك الظروف والعوامل المبدئية في التحليل قد يفسد النتائج النهائية (Dodson, 2008, p. 8). وهناك مسائل أخرى تتعلق بالمشكلات المنهجية المرتبطة بالفصل بين الآثار طويلة الأجل وقصيرة الأجل على

---

[١١] تستخدم مسوح تتبع الإنفاق العام *PETS* في عدد من الدول النامية، لتحديد النسبة من الإنفاق العام التي تصل بالفعل إلى السكان في القطاعات المختلفة (Dodson, 2008, p. 7). في قطاع التعليم مثلاً، لا تتطابق الموارد التي تصل إلى كل طالب بالضرورة مع القدر الذي تحدده الموازنة المركزية. على سبيل المثال، استقبلت المدارس في أوغندا حوالي ١٣% فقط من المخصصات الحكومية المركزية الموجهة لغير الأجور (Herrera, 2007, p.17).

النمو[١٢]، ووجود مشكلة المتغيرات المفسرة الداخلية نتيجة اتجاه علاقة السببية من النمو للإنفاق العام وليس العكس (قانون واجنر)، وإمكانية وجود علاقة غير خطية [(Kweka and Morrissey, 2000, p. 1) و(Dodson, 2008, p. 8)]. كذلك يؤيد البعض فكرة أن عدم وضوح العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي، ترجع أيضاً إلى اختلاف طرق التقدير المتبعة وعدم ملاءمتها في بعض الأحيان [(Colombier, 2011, p.1583) و(Kweka and Morrissey, 2000, p. 6)].

الخاتمة:

لقد اهتمت هذه الدراسة بالتركيز على العلاقة بين الإنفاق العام باعتباره أحد أهم أدوات السياسة المالية وبين النمو الاقتصادي، وذلك في ضوء ما بلغته الدراسات النظرية والأبحاث التطبيقية في هذا المجال. وقد أوضح العرض وجود قدر لا يستهان به من التفاوت أو عدم الاتفاق في نتائج تلك الدراسات فيما بينها من ناحية، وتعارضها أحياناً مع ما تتنبأ به النظرية الاقتصادية من ناحية أخرى. وبصرف النظر عن هذا التفاوت وأسبابه، فإن هناك حقائق أثبتتها أو اتفقت عليها غالبية الدراسات والأبحاث، والتي تم عرضها في هذه الدراسة، والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- لا تعد العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي علاقة ذات وتيرة واحدة *monotonic*؛ فالإنفاق العام الموجه لأغراض منتجة يعد مفيداً للنمو، ولكن يؤدي تجاوز حد الإنفاق الأمثل إلى مشكلات ناتجة عن التشوهات والانعكاسات السالبة لتمويل ذلك الإنفاق (بالضرائب أو بالعجز) على النمو الاقتصادي.

- تختلف العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي بين مجموعتي الدول النامية والمتقدمة، لذا ينبغي الحذر من تعميم النتائج التي تصل إليها الدراسات المطبقة على إحدى المجموعتين.

- هناك شبه اتفاق عام بين الدراسات على أن الإنفاق العام (ولاسيما الاستثماري) في مجالات البنية التحتية الأساسية (الطرق والكباري والصرف الصحي والمياه والكهرباء) ورأس المال البشري (الصحة

[١٢] قد تختلف آثار الإنفاق العام على النمو الاقتصادي وفقاً للمدى الزمني محل الدراسة؛ فبعض أشكال الإنفاق العام يتطلب فترة طويلة نسبياً من الزمن حتى يتحقق (Kweka and Morrissey, 2000, pp. 1-26). على سبيل المثال، قد يكون الأثر المترتب على الإنفاق العام على التعليم الابتدائي بالنسبة للنمو الاقتصادي سالب في الأجل القصير ولكن قد تبدأ ثمار الإنفاق العام على التعليم في الظهور تدريجياً من خلال تحسن مستوى رأس المال البشري وزيادة الابتكار (McDonnell and McCarty, 2010, p.4).

والتعليم) يعد من الإنفاق المنتج ذو العائد المرتفع، ويمكن التعويل عليه لتحقيق أغراض النمو، ولاسيما في الدول النامية ذات المستوى المنخفض من رصيد رأس المال المادي (المرتبط بالبنية التحتية) ورأس المال البشري. ومع ذلك، ففي الحالات التي يظهر فيها أثر سالب أو غير معنوي لذلك الإنفاق على النمو الاقتصادي، فإن السبب – غالباً– ما يرجع إلى سوء تخصيص الإنفاق العام أو ضعف كفاءته وزيادة الهدر فيه نتيجة الضعف المؤسسي وانتشار الفساد. ويؤكد هذا على أهمية معالجة المشكلات المؤسسية في الدول النامية ومكافحة الفساد الحكومي فيها بما يضمن رفع كفاءة الإنفاق العام ومن ثم قدرته على حفز النمو الاقتصادي.

- لا يوجد في نتائج الأبحاث التطبيقية ما يثبت اتجاه علاقة السببية من الإنفاق العام أو أحد مكوناته إلى النمو الاقتصادي، حيث أن احتمال اتجاه السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق العام (وفقاً لقانون واجنر) لا يزال قائماً، ويتطلب حسمه القيام بدراسة تطبيقية تقوم على اختبار اتجاه علاقة السببية.

- قد يختلف أثر الإنفاق العام (أو أحد مكوناته) على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل عنه في الأجل القصير، حيث تتطلب بعض أوجه الإنفاق العام وقتاً حتى تظهر الآثار الموجبة لها في حفز إنتاجية عوامل الإنتاج ومن ثم النمو الاقتصادي، في الوقت الذي قد تظهر فيه الآثار السالبة والمرتبطة بكيفية تمويل ذلك الإنفاق فوراً.

وبعد، فإنه من الواجب التأكيد على أن العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي لا يمكن اختزالها بأي حال من الأحوال في الإنفاق العام وآثاره على النشاط الاقتصادي، حيث تلعب الآثار الناجمة عن الضرائب المفروضة أو الزيادة في عجز الموازنة لتمويل ذلك الإنفاق دوراً لا يقل أهمية نتيجة ما تفرضه من تشوهات تضر بالحوافز وتؤثر بالسلب على الأداء الاقتصادي. لذا فإن الحاجة إلى الأخذ في الاعتبار "قيد الموازنة *budget constraint*" عند دراسة العلاقة بين السياسة المالية والنمو الاقتصادي تعد ضرورية من الناحية النظرية، وذلك من خلال إدخال المتغيرات المتصلة بالضرائب وعجز الموازنة في التحليل، وأيضاً من الناحية العملية، من خلال إدراك صناع القرار المعنيين بصنع سياسة الإنفاق العام، أهمية الأخذ في الاعتبار التشوهات أو الآثار السالبة التي يفرضها تمويل الإنفاق العام أو أحد مكوناته عند تقييمهم للآثار المترتبة على التوسع في ذلك الإنفاق بالنسبة للنمو الاقتصادي.

قائمة المراجع

أولاً: باللغة العربية

- فوزي، سميحة، ونهال المغربل. ***الاستثمار العام والاستثمار الخاص في مصر: مزاحمة أم تكامل***". المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم ٩٦، ٢٠٠٤.

ثانياً: باللغة الإنجليزية:

- Abu Nurudeen, Abdullahi Usman. (2010). "Government Expenditure and Economic Growth in Nigeria, 1970-2008: A Disaggregated Analysis". *Business and Economics Journal*, Volume 2010: BEJ-4.

- Abu-Bader, Suleiman, and Aamer S. Abu-Qarn.(2003). "Government Expenditures, Military Spending and Economic Growth: Causality Evidence from Egypt, Israel and Syria". *Journal of Policy Modeling*, Vol. 23, No. 6-7, pp. 567-583.

- Adebiyi, Michael Adebayo. (2006). "Education- Economic Growth Paradox in Nigeria: An Autoregressive Model". A paper presented in the 11th Annual Conference of the African Econometrics Society (AES) held in the 5th to 7th July 2006.

- Agenor, Pierre-Richard, and Blanca Moreno-Dodson.(2006). "Public Infrastructure and Growth: New Channels and Policy Implications". *World Bank* Policy Research Working Paper 4064, November 2006.

- Aizenman, Joshua, and Reuven Glick. (2006). "Military Expenditure, Threats, and Growth". *Journal of International Trade & Economic Development*, Vol. 15, No. 2, June 2006, pp. 129-155.

- Al- Jarrah, Mohammed A. (2005). "Defence Spending and Economic Growth in an Oil- Rich Country- the Case of Saudi Arabia". *Pakistan Economic and Social Review*, Volume XLIII, No. 2 (Winter 2005), pp. 151-166.

- Albatel, Abdullah. (2000). "The Relationship between Government Expenditure and Economic Growth in Saudi Arabia". *King Saud University*, Vol. 12, Admin. Sci (2), pp. 173-191.

- Alexiou, Constantinos. (2009). "Government Spending and Economic Growth: Econometric Evidence from the South Eastern Europe (SEE)". *Journal of Economic and Social Research*, Vol. 11, No. 1, pp. 1-16.

- Angelopoulos, Konstantinos, George Economides, and Pantelis Kammas. (2007). “Tax-Spending Policies and Economic Growth: Theoretical Predictions and Evidence from the OECD”. *European Journal of Political Economy,* Vol. 23, Issue. 4, pp. 885-902.

- Angelopoulos, Konstantinos, Jim Malley, and Apostolis Philippopoulos. (2007). “Public Education Expenditure, Growth and Welfare”. *Center for Economic Studies and Institute for Economic Research (CESifo),* Working Paper No. 2037.
- Angelopoulos, Konstantions, and Apostolis Philippopoulos. (2007). "The Growth Effects of Fiscal Policy in Greece 1960-2000". *Public Choice* 131:157-175.

- Annabi, Nabil, Simon Harvey, and Yu Lan. (2011). “Public Expenditures on Education, Human Capital and Growth in Canada: An OLG Model Analysis”. *Journal of Policy Modeling*, Volume 33, Issue 6, November-December, pp. 852-865.

- Antonakis, Nicholas. (1997). “Military Expenditure and Economic Growth in Greece, 1960-1990”. *Journal of Peace Research*, Vol. 34, No.1 (Feb., 1997), pp. 89-100.

- Aschauer, David Alan. (1989a). “Is Public Expenditure Productive?” *Journal of Monetary Economics*, Vol. 23, No. 2, pp. 177-200.

- _____. (1989b). “Does Public Capital Crowd -out Private Capital?”. *Journal of Monetary Economics*, Vo. 24, No. 2, pp. 171-188.

- _____ . (1990) “Is Government Spending Stimulative?” *Contemporary Policy Issues* 8: 30-45.

- Babatunde, Musibau Adetunji, and Rasak Adetunji Adefabi. (2005). “Long Run Relationship between Education and Economic Growth in Nigeria: Evidence from the Johansen’s Cointegration Approach”. Paper presented at the Regional Conference on “*Education in West Africa: Constraints and Opportunities”*, Dakar- Senegal, November 1st- 2nd, 2005. Cornell University/ CREA/ Ministerede I’Education du Senegal.

- Baffes, John, and Anwar Shah. (1993). “Productivity of Public Spending, Sectoral Allocation Choices, and Economic Growth”. *World Bank* working paper No. 1178, September 1993.

- _____. (1991). "Economic Growth in a Cross Section of Countries". *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 106, No. 2 (May, 1991), pp. 407-443.

- Barro, Robert J., and Xavier Sala-i-Martin. (1992). “Public Finance in Models of Economic Growth”. The Review of Economic Studies, Volume 59, Issue 4 (Oct., 1992), pp. 645-661.

- Belgrave, Anton, and Roland Craigwell. (1995). "The Impact of Government Expenditure on Economic Growth in a Small Caribbean Economy: A Disaggregated Approach". *Central Bank of Barbados*, pp. 298-306.

- Benoit, E. (1978) "Growth and Defence in Developing Countries." Economic Development and Cultural Change, No. 2 (January).

- Bjornskov, Christian, Axel Dreher, and Justina A. V. Fischer. (2007). “The Bigger the Better? Evidence of the Effect of Government Size on Life Satisfaction around the World”. *Public Choice*, Vol. 130, No. ¾ (Mar., 2007), pp. 267-292.

- Bose, Niloy, M Emranul Haque, and Denise R Osborn. (2007). "Public Expenditure and Economic Growth: A Disaggregated Analysis for Developing Countries". *The Manchester School*, Vol. 75, No. 5 (September 2007), pp. 533-556.

- Bougheas, Spiros, Panicos O. Demetriades, and Theofanis P. Mamuneas. (2000). "Infrastructure, Specialization and Economic Growth". *The Canadian Journal of Economics*, Vol. 33, No. 2, (May, 2000), pp. 506-522.

- Brasoveanu, Laura Obreja.(2010)."The Impact of Defense Expenditure on Economic Growth". *Romanian Journal of Economic Forecasting*, Volume 13, No. 4, pp. 148-168.

- Buysse, Kristel. (2002). "Human Capital and Growth in OECD Countries: The Role of Public Expenditure on Education". A paper presented at the Bank of Italy workshop on: The Impact of Fiscal Policy, held in Perugia, 21-23 March 2002, pp. 583-605.

- Cappelen, Adne, Nils Petter Gleditsch, and Olav Bjerkholt. (1984). "Military Spending and Economic Growth in the OECD Countries". *Journal of Peace Research*, Vol. 21, No. 4 (Nov., 1984), pp. 361-373.

- Chamorro-Narvaez, Raul. (2010). "The Composition of Public Expenditure and Economic Growth in Low- and Middle – Income Countries". A paper presented in the Nordic Conference on Development Economics-NCDE, held on 18-19 June 2010. *Helsinki Center of Economic Research.*

- Chandra, Abhijeet. (2010). "Does Government Expenditure on Education Promote Economic Growth? An Econometric Analysis". Munich Personal RePEc Archive (MPRA). *MPRA* Paper No. 25480, posted 27, September 2010. Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/25480/

- Cohen, Jeffrey P., and Chtherine J. Morrison Paul. (2004). "Public Infrastructure Investment, Interstate Spatial Spillovers, and Manufacturing Costs". *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 86, No. 2 (May, 2004), pp. 551-560.

- Collier, Paul. (2006). "War and Military Expenditure in Developing Countries and Their Consequences for Development". *The Economics of Peace and Security Journal*, Vol.1, No. 1(2006), pp. 10-13.

- Colombier, Carsten. (2011). "Does the Composition of Public Expenditure Impact Economic Growth? Evidence from Switzerland Using a Robust Cointegration Approach ". *Applied Economics Letters*, Vol. 18, Issue 16, pp. 1583-1589.

- Deger, Saadet. (1986). "Economic Development and Defense Expenditure". *Economic Development and Cultural Change*, Vol. 35, No. 1 (Oct., 1986), pp. 179-196.

- Deger, Saadet., and Ron Smith.(1983). "Military Expenditure and Growth in Less Developmed Countries". The Journal of Conflict Resolution, Vol. 27, No. 2 (Jun., 1983), pp. 335-353.

- Devarajan, Shantayanan, Vinaya Swaroop, and Heng-fu Zou.(1993)."What Do Governments Buy? The Composition of Public Spending and Economic Performance". *World Bank* Working Paper No. 1082.

- Devarajan, Shantayanan, Vinaya Swaroop, and Heng-fu Zou. (1996). "The Composition of Public Expenditure and Economic Growth". *Journal of Monetary Economics* 37 (1996), pp. 313-344.

- Diebolt, Claude, and Magali Jaoul-Grammare. (2006). "Education, Defense Spending and Economic growth in Japan: 1868-1940, Understanding the Time Series Dynamics". *XIV International Economic History Congress*- Finland, 21 to 25 August 2006, Session 85: Guns versus Butter Paradoxes in History.

- Dodson, Blanca Moreno. (2008). “Assessing the Impact of Public Spending on Growth: An Empirical Analysis for Seven Fast Growing Countries”. *World Bank*, Policy Research Working Paper No. 4663.

- Dunne, Paul, and Dimitrios Vougas. (1999). “Military Spending and Economic Growth in South Africa: A Causal Analysis”. *The Journal of Conflict Resolution*, Vol. 43, No. 4 (Aug., 1999), pp. 521-537.

- Dunne, J. Paul, and Eftychia Nikolaidou. (2011). “Defence Spending and Economic Growth in the EU 15”. *University of the West of England*, Department of Economics, Discussion Paper No. 1102.

- Engen, Eric M., and Jonathan Skinner (1992). “Fiscal Policy and Economic Growth”. *NBER*, Working Paper No. 4223.

- Fan, Shenggen, and Neetha Rao. (2003). "Public Spending in Developing Countries: Trends, Determination, and Impact". *International Food Policy Research Institute*, Environment and Production Technology Division, Discussion Paper No. 99, February 2003.

- Frederiksen, P.C., and Robert Looney. (1983).”Defense Expenditures and Economic Growth in Developing Countries”. *Armed Forces and Society* 9, pp. 633-645.

- Furceri, Davide, and Ricardo M. Sousa. (2009). “The Impact of Government Spending on the Private Sector: Crowding- out Versus Crowding- in Effects”. *NIPE* Working Paper 6/2009.

- Gregoriou, Andros, and Sugata Ghosh. (2009). "The Impact of Government Expenditure on Growth: Empirical Evidence from Heterogeneous Panel". *Bulletin of Economic Research*, Vol. 61, Issue No. 1, Jan. 2009, pp. 95-102.

- Grossman, Philip J. (1990). "Government and Growth: Cross-Sectional Evidence". *Public Choice*, Vol. 65, No.3 (Sep., 1990), pp.217-227.

- Gwartney, James, Robert Lawson, and Randall Holcombe. (1998). “The Size and Functions of Government and Economic growth”. A paper prepared for the US Congress Joint Economic Committee.

- Halicioglu, Ferda. (2004). “Defense Spending and Economic Growth in Turkey: An Empirical Application of New Macroeconomic Theory”. *Review of Middle East Economics and Finance*, Vol. 2, No. 3, pp., 193-201.

- Heintz, James, Robert Pollin, and Heidi Garrett-Peltier.(2009).“How Infrastructure Investments Support the U.S Economy: Employment, Productivity and Growth”. *Political Economy Research Institute*, University of Massachusetts, Amherst.

- Heo, Uk. (1999). “Defense Spending and Economic Growth in South Korea: The Indirect Link”. *Journal of Peace Research*, Vol. 36, No. 6 (Nov., 1999), pp. 699-708.

- Herrera, Santiago. (2007). “Public Expenditure and Growth”. *World Bank*, Policy Research Working Paper No. 4372.

- Hulten, Charles, and Robert M. Schwab. (1993). “Infrastructure Spending: Where Do We Go From Here?”. *National Tax Journal*, Vol. 46, No. 3, (September 1993), pp. 261-273.

- Judson, Ruth. (1998). “Economic Growth and Investment in Education: How Allocation Matters”. *Journal of Economic Growth*, Vol. 3, No. 4 (Dec., 1998). 337-359.

- Jung, Hong-Sang, and Erik Thorbecke. (2001).“The Impact of Public Education Expenditure on Human Capital, Growth, and Poverty in Tanzania and Zambia: A General Equilibrium Approach”. *IMF* working paper No.106.

- Kentor, Jeffrey, and Edward Kick. (2008). “Bringing the Military Back in: Military Expenditures and Economic Growth 1990 to 2003”. *Journal of World-Systems Research*, Volume XIV, Number 2, pp. 142-172.

- Khilji, Nasir, and Akhtar Mahmood. (1997).“Military Expenditures and Economic Growth in Pakistan”. *The Pakistan Development Review*, 36: 4, Part II (Winter 1997), pp. 791-808.

- Kularatne, Chandi. (2006). “Social and Economic Infrastructure Impacts on Economic Growth in South Africa”. A paper presented in a conference entitled “Accelerated and Shared Growth in South Africa: Determinants, Constraints and Opportunities”, held on 18-20 October 2006, Johannesburg, South Africa.
- Kumar, Chandra Shekhar. (2006). “Human Capital and Growth Empirics”. *The Journal of Developing Areas*, Vol. 40, No. 1 (Autumn, 2006), pp. 153-179.
- Kustepeli, Yesim. (2005). “Effectiveness of Fiscal Spending: Crowding out and/or Crowding in?”. *YÖNETIM VE EKONOMI Yi* l:2005, Cilt:12 Say :1, pp.185-192

- Kweka, Josaphat P., and Oliver Morrissey.(2000). “Government Spending and Economic Growth in Tanzania: 1965-1996”. *Centre for Research in Economic Development and International Trade (CREDIT)*, University of Nottingham, Working Paper No. 00/6.

- Landau, Daniel L. (1985). “Government Expenditure and Economic Growth in the Developed Countries: 1952-1976”. *Public Choice*, Vol. 47, pp. 459-477.

- Lee, Young, and Roger H. Gordon. (2005). “Tax Structure and Economic Growth”. *Journal of Public Economics*, Vol. 89, Issue 5-6, pp. 1027-1043.

- Linden, Mikael. (1992). “Military Expenditure, Government Size, and Economic growth in the Middle East in the Period 1973-1985”. *Journal of Peace Research*, Vol. 29, No. 3(Aug., 1992), pp. 265-270.

- Loncan, Alfonso Herranz. (2004). “Infrastructure and Economic Growth in Spain, 1845-1935”. The Journal of Economic History, Vol. 64, No. 2 (Jun., 2004), pp. 540-545.

- Lopez, Ramon, and Asif Islam.(2008).“The Structure of Government Expenditures and Economic Growth in a Context of Market Failure”. *Institute of Economic Growth (IEG)* Working Paper, June 2008.

- Lucas,R.(1988)."On the Mechanics of Economic Development". *Journal of Monetary Economics*, Vol.22.

- Makhool, Basem. (1999). “Defense Spending and Economic Performance: Evidence from the Arabian Countries”. *An-Najah University Journal of Research (Natural Sciences)*, Vol. 13, No. 1, pp. 297-310.

- Martin, Ricardo, and Mohsen Fardmanesh. (1990). “Fiscal Variables and Growth: A Cross-Sectional Analysis". *Public Choice*, Vol. 64, No. 3, pp. 239-251.

- McDonnell, Tom, and Dargh McCarty. (2010). “Public Expenditure Discussion Paper: The Composition of Spending, Income Equality and Economic Growth”. *TASC Discussion Paper*, December 2010.

- Minassian, Teresa, Richard Hughes, and Alejandro Hajdenberg. (2008). “Creating Sustainable Fiscal Space for Infrastructure: The Case of Tanzania”. *IMF* Working Paper No. 08/256

- Mitra, Pritha. (2006). “Has Government Investment Crowded out Private Investment in India?”, *The American Economic Review*, Vol. 96, No. 2 (May, 2006), pp. 337-341.

- Munnell, Alicia H. (1990a). “Why Has Productivity Growth Declined? Productivity and Public Investment.” *New England Economic Review*, Jan/Feb., pp. 3-22.

- _____. (1990b). “How Does Public Infrastructure Affect Regional Economic Performance?”. *New England Economic Review* Sep/Oct., pp. 11-32.

- _____. (1992). “Policy Watch: Infrastructure Investment and Economic Growth”. *The Journal of Economic Perspectives*, Vol. 6, No. 4, (Autumn, 1992), pp. 189-198.

- Musila, Jacob Wanjala, and Walid Belssi. (2004). "The Impact of Education Expenditures on Economic Growth in Uganda: Evidence from Time Series Data". *The Journal of Developing Areas*, Vol. 38, No.1 (Autumn, 2004), pp. 123-133.

- Myles, Gareth D. (2000). “Taxation and Economic Growth”. *Fiscal Studies*, Vol. 21, No. 1, pp. 141-168.
- Noriega, Antonio, and Matias Fontenla. (2005). “Public Infrastructure and Economic Growth in Mexico”. Paper provided by *Dynamics, Economic Growth, and International Trade (DEGIT)*, in its series DEGIT Conference Papers with number c010_058.

- Nunes, Ana Bela. (2001). “Government Expenditure on Education, Economic Growth, and the Long Waves: The Case of Portugal”. *Congreso de la Asociación de Historia Económica.* Zaragoza, 19th-21st of September 2001.

- Pradhan, Rudra P. (2010a). “Modelling the Nexus between Defense Spending and Economic Growth in Asian- 5: Evidence from Co-integration Panel Analysis”. *African Journal of Political Science and International Relations*, Vol. 4(8), pp. 297-307, November 2010.

- _____. (2010b). “Defense Spending and Economic Growth in China, India, Nepal and Pakistan: Evidence from Co-integrated Panel Analysis”. *International Journal of Economics and Finance*, vol. 2, No. 4, November 2010, pp. 65-74.

- Rioja, Felix K. (2001). “Growth, Welfare, and Public Infrastructure: A General Equilibrium Analysis of Latin American Economies”. *Journal of Economic Development*, Volume 26, Number 2, December 2001, pp. 119-130.

- Romer, Paul M. (1986). “Increasing Returns and Long-Run Growth”. *The Journal of Political Economy*, Vol. 94, No. 5 (Oct., 1986), pp. 1002-1037.

- Saad, Wadad, and Kamel Kalakech. (2009). "The Nature of Government Expenditure and its Impact on Sustainable Economic Growth". *Middle Eastern Finance and Economics*. ISSN: 1450-2889 Issue 4 (2009).

- Sahoo, Pravakar, Ranjan Kumar Dash, and Geethanjali Nataraj. (2010). “Infrastructure Development and Economic Growth in China”. *Institute of Developing Economics (IDE)* Discussion Paper No. 261.

- Solow, Robert M. (1956). "A Contribution to the Theory of Economic Growth". *The Quarterly Journal of Economics*, Vol. 70, No.1. (Feb., 1956), pp. 65-94.

- Tanzi, vito, and Howell H. Zee. (1997). “Fiscal Policy and Long-Run Growth”. *Staff Papers- IMF*, Vol. 44, No. 2 (Jun., 1997), pp. 179-209.

- Tiwari, Aviral Kumar, and A. P. Tiwari. (2010). “Defence Expenditure and Economic Growth: Evidence from India”. *Journal of Cambridge Studies*, Vol. 5, No.2-3, pp. 117-131.

- World Bank. (2006). “Fiscal Policy for Growth and Development: An Interim Report”. Development Committee (Joint Ministerial Committee of the Boards of Governors of the Bank and the Fund on the Transfer of Real Resources to Developing Countries), April 2006.

- Wylie, Peter J. (1996). “Infrastructure and Canadian Economic Growth 1946-1991”. *The Canadian Journal of Economics*, Vol. 29, Special Issue: Part 1, pp. S350-S355.

- Yasin, Mesghena, (2003). "Public Spending and Economic Growth: Empirical Investigation of Sub-Saharan Africa". *Southeastern Economic Review*, Vol.30, No.1, Spring 2003, pp. 59-68.